التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي

الاختلالات، الأبعاد، والآليات المقترحة من منظور سوسيولوجي

أ.د. علي زيد الزعبي(*) - د. فواز عويد العنزي(**)

الملخص:

سعت الدراسة الحالية إلى توظيف البيانات المتوفرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي؛ بقصد تحليل حالة عدم توازن التركيبة السكانية بالكويت. وذلك من خلال عرض أسبابها الرئيسة، وتقديم مقترحات تسهم في تقديم حلول لتلك الأزمة التي شكلت تحديًا كبيرًا أثناء جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) من النواحي؛ الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.

وقد كشفت الدراسة عن وجود أزمة حقيقية في التركيبة السكانية في الكويت، تسبب فيها تنامي أعداد العمالة الأجنبية الوافدة، حتى أن تعدادهم يقارب ثلثي السكان من المواطنين. كما كشفت عن آثار سلبية خطيرة على المجالات المختلفة من أهمها: زيادة معدلات البطالة بين الشباب الكويتي، وانتشار ظواهر اجتماعية غير مألوفة على المجتمع الخليجي، والتسبب في اضطرابات أمنية واجتماعية وسياسية.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات على المدى القصير والطويل؛ لإصلاح اختلالات التركيبة السكانية، ومن ثم تلافي المخاطر الناجمة عنها. وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات من شأنها خلق حالة من التوازن بين أعداد المواطنين والعمالة الأجنبية الوافدة، وبالتالي تخفيف حدة الآثار السلبية التي يعاني منها المجتمع الكويتي بما يحقق الاستقرار في البلاد.

الكلمات المفتاحية:

التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي، الاختلالات، الأبعاد، الآليات المقترحة.

(*) أستاذ بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت.

(**) أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

The demographics of the Kuwaiti society:

Imbalances, dimensions, and proposed mechanisms from a sociological perspective

Dr. Fawaz Alanezi-Dr. Ali Alzaubi

Abstract:

The current study sought to employ the available data at the formal and informal levels with the aim of analyzing the state of imbalance of the demographics in Kuwait. By determining its main causes, and by presenting proposals that contribute to providing solutions to the crisis that posed a great challenge during the Coronavirus (Covid 19) pandemic in terms of health, social, economic and security aspects.

The study revealed the existence of a real crisis in the demographics of Kuwait, caused by the increase in the numbers of foreign workers, so that they number approximately two-thirds of the population of citizens. It also revealed serious negative effects on various areas, the most important of which are: the increase in unemployment rates among Kuwaiti youth, the spread of unfamiliar social phenomena on the Gulf society, and the cause of security, social and political disturbances.

The study concluded that procedures should be taken in the short and long term to correct demographic imbalances, and then avoid the risks resulting from them. The study ended with a set of recommendations that would create a state of balance between the

numbers of citizens and foreign workers, and thus mitigate the negative effects that the Kuwaiti society suffers from in order to achieve stability in the country.

Key words:

The demographics of the Kuwaiti society, imbalances, .dimensions, and proposed mechanisms

مقدمة:

يقف موضوع السكان والتغيرات السكانية في مفترق الطرق، تتجاذبه اتجاهات معرفية عديدة تتقاطع فيما بينها، كل يقدم وجهة نظره في موضوع الظاهرة السكانية وتداعياتها، مثل: علم الاقتصاد والسياسية والتاريخ والجغرافيا البشرية والتنمية وعلم السكان أو الديموغرافيا وعلم الاجتماع. إن الظاهرة الإنسانية أو الاجتماعية ظاهرة معقدة، ولا يمكن أن يعالجها تخصص معرفي واحد أو يدعي احتكاره لمنهج وأساليب معالجتها وطرق تفسيرها.

لقد استطاعت العلوم الاجتماعية والإنسانية عمومًا أن تتجاوز العائق الأبستمولوجي الذي كان يعيق تطورها، بحيث لم يعد الإنسان موضوع المعرفة كما كان منذ قرون عديدة سابقة، بل أصبح ناشرًا وخالقًا للمعرفة بحلول عصر النهضة، وهكذا تطورت هذه العلوم وأثبتت وجودها وفائدتها، وما إن حل القرن ١٩ حتى ظهر علم الاجتماع والديموغرافيا كمجالين معرفيين يهتمان بالظاهرة السكانية موضوع هذه الدراسة. على الرغم من أن مالتوس (MALTHUS) سبق الجميع في التطرق لموضوع السكان منذ سنة ١٧٩٨، من خلال كتابه "مقال حول مبدأ السكان"An Essay on the principle of population الذي ربط فيه بين ازدياد عدد السكان والموارد الطبيعية، حيث يبدأ أطروحته بطرح تساؤلين مهمين من وجهة نظره يقول: "أي شخص يسعى للتنبؤ بالتقدم المستقبلي للمجتمع سيقفز إلى ذهنه مباشرة سؤالان:

١- ما الأسباب التي أعاقت تقدم البشرية حتى الآن نحو السعادة؟

٢- هل يمكن استبعاد هذه الأسباب كليًا أو جزئيًا في المستقبل؟

وإذا كانت الحيوانات والنباتات تتبع غرائزها، وبالتالي ليس لديها القلق بشأن التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية لنسلها، أما في عالم البشر فإن هذه العقبات تكون أكثر تعقيدا، وهكذا نجد أن مالتوس فتح هذا المجال قبل تكون علوم الاجتماع والسكان أو الديموغرافيا.

إذن فإن موضوع السكان وما يرتبط به من موضوعات أخرى كالتركيبة السكانية والهجرة والسكن والعمل والولادات والوفيات ... موضوع قديم، ولكن التناول العلمي له يعتبر حديثا، خاصة مع تطور مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهكذا منذ البداية اهتم علم الاجتماع بالظاهرة السكانية بمجملها وبمختلف جوانبها إلى جانب علم السكان. لأن موضوع السكان يرتبط ارتباطا كليا بالبناء الاجتماعي وبقيم وثقافة المجتمع، فالبشر في تفاعلهم ينتجون ظواهر اجتماعية تكون موضوع للدراسة والبحث، فموضوع الهجرة والزواج والولادات والوفيات والعمر والجنس هي موضوعات أساسية في علم السكان، وفي الوقت نفسه في علم الاجتماع الذي يمنحها الجانب الاجتماعي بربطها ببنائها الاجتماعي والسياق التاريخي والثقافي الذي تكونت فيه. إن علم اجتماع السكان كأحد فروع علم الاجتماع الذي تخصص في دراسة الظواهر السكانية يدرس الظواهر والتغيرات السكانية في علاقتها بالبناء الاجتماعي. فهو لا يهتم فقط بوصف هذه الظواهر الناتجة عن سعي الإنسان لتحقيق وجوده واستمراره، بل يتعدى ذلك إلى تحليل النتائج الاجتماعية المترتبة على هذه الظواهر ودورها في تنمية قدرات الفرد في شتى المجالات، وهذا في ضوء ثقافة المجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية. إن علم الاجتماع يدعونا للنظر إلى السكان في جميع أبعادهم الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية، والجغرافية، والاقتصادية.

وإذا كانت الديموغرافيا والدراسات السكانية تهتم بدراسة الخصوبة، المواليد، الوفيات، الهجرة بهدف التحليل الكمي للعلاقات المتبادلة بينها، فإن علم اجتماع السكان بوصفه أحد الفروع الأساسية في علم الاجتماع يهتم بدراسة الظاهرة السكانية وما تلعبه من دور مهم في حياة الفرد والجماعة والمجتمع. ويعد فاعلا أساسيا في دراسة الظواهر السكانية، وإذا كان يستمد كثيرًا من معطيات العلوم الأخرى كالتاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد والديموغرافيا، إلا أن نظرته الشاملة في التناول تجعل منه تخصصا رئيسا لتحقيق فهم أعمق لهذه الظواهر واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات الناتجة عن تفاعل البشر في سعيهم

للعيش معا. ومع ذلك نقول: إن التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة ضروري لتحقيق نتائج ذات مصداقية علمية، فإن التعاون بين علم الاجتماع والديموغرافيا يجب أن يكون قويا وأكثر تماسكا.

إن السكان من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية يعتبرون موردًا ثمينًا ولا ينضب للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ولهذا السبب فإن الاهتمام بالظاهرة السكانية وتداعياتها المختلفة هو مبرر أساسي لتناول هذا الموضوع.

ويذهب الباحث فتحي محمد أبو عيانة (٢٠٠٠ :١١-١٤) إلى أن الدارس في مجال علم اجتماع السكان يكون مجبرًا على طرح التساؤلات التالية:

١- كم عدد السكان الذين يعيشون في منطقة محددة ويكونون مجتمعًا ذا صفات مميزة؟ وما التغيرات التي تطرأ على هذا الحجم السكاني وتؤثر فيه بالزيادة والنقصان، ويقصد بها المواليد والوفيات والهجرة؟

٢- ما نوع السكان الذين تضمهم المجموعة السكانية؟ وما هي خصائصهم السكانية الكمية؟ ويقصد بها تركيب السكان وتقسيمهم حسب فئات طبيعية أو مكتسبة (التركيب العمري، والنوعي، والاقتصادي، والعرقي، واللغوي... الخ).

٣- كيف يتوزع السكان في المنطقة التي يعيشون بها؟ وما هي العوامل والتغيرات المرتبطة بهذا التوزيع؟

إن موضوع التركيبة السكانية يعتبر موضوعًا على درجة كبيرة من الأهمية من حيث البحث والدراسة؛ لأن نتائجه وارتباطاته يتوقف عليها تطور المجتمع ونموه وتنميته، وفي الجهة المقابلة فإن عدم التحكم في نتائجه ومخرجاته السلبية يشكل مشكلًا عويصًا ومؤرقًا للنظام السياسي نتيجة لتأثيراته الكبيرة على النسيج الاجتماع المحلي وعلى الأمن القومي للدولة.

إن المكونات الأساسية لمفهوم التركيب السكاني والمتمثلة في المواليد

والوفيات والهجرة تعتبر المفاهيم الرئيسة في تكوين هذا المفهوم، ولها ارتباطات اقتصادية وسياسية وثقافية متشابكة، وبالتالي فإن تحليلها ودراستها وفق منهج علمي دقيق سيساعد من دون شك على التحكم في مستقبل هذه الظاهرة وتداعياتها.

إن مفهوم التركيب السكاني يعد مفهومًا شاملاً يشمل العديد من المتغيرات التي يمكن دراستها وقياسها كميًا، مثل نسبة الصغار إلى الكبار، أو نسبة القادرين على العمل، أو نسبة الأمية في المجتمع موضوع الدراسة، إلى جانب نمط المعيشة والحالة الزواجية والمهنة والتعليم والدين واللغة، وكل واحدة من هذه الخصائص لها ارتباط بعدد المواليد والوفيات في منطقة معينة، وكذا عدد من يهاجرون إلى المنطقة ومن ينزحون عنها، فدارس السكان لا يدرس فقط التركيب السكاني في وقت معين فحسب، بل يتناول أيضًا مدى التغيرات التي تحدث في هذا التركيب، وأسباب هذه التغيرات وتأثيرها على حياة المجتمع، ولا ريب في أن التركيب الديموغرافي لشعب من الشعوب يؤثر في بقية العمليات الديموغرافية، وهذه تؤثر بدورها في هذا الشعب. ولكي نقف على إجابات كل الأسئلة السابقة فلا مناص من دراسة حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم، وأن نفهم ديناميكية النمو والوفاة والهجرة، وأن نبحث المغزى الاجتماعي الذي تنطوي عليه كل هذه العمليات الديموغرافية بالنسبة لحياة الإنسان والمجتمع (أبو عيانة، ٢٠٠٠: ١٣).

وهناك أنماط عديدة يوردها العلماء حول التركيب السكاني، حيث تشمل التركيب العمري والنوعي، والاقتصادي، واللغوي، والتعليمي، والديني... الخ. وكلها مظاهر ديموغرافية متعلقة بالسكان، يمكن ملاحظتها ودراستها انطلاقا من معطيات كمية وصولاً إلى تفسيرات اجتماعية تكشف الارتباطات العضوية بين مختلف هذه المظاهر.

هذا وتعاني الكويت، ودول الخليج العربي بشكل عام، من ظاهرة

الاختلالات واضحة المعالم في تركيباتها السكانية، والتي كانت نتيجة واضحة للتوسع الاقتصادي السريع الذي خلفه اقتصاد النفط الذي أسهم بدوره فيما بعد في صناعة حالة الاعتماد الشامل على العمالة الوافدة في الوظائف اليدوية، والفنية، والميكانيكية، والكهربائية وغيرها. يأتي هذا في الوقت الذي يتجه فيه المواطنون لشغل الوظائف الحكومية الكتابية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة المواطنين إلى الوافدين في دول الخليج تقل في بعض البلدان مثل الكويت، وقطر، والإمارات العربية. فعلى سبيل المثال نسبة المواطنين ٣٠٪ فقط ونسبة الوافدين ٧٠٪ في الكويت. بينما تصل بالكاد إلى أكثر من النصف في السعودية، فيما تتراوح بين ٤٠ إلى ٣٠٪ في البحرين وعمان. ومن الملاحظ أن العمالة الآسيوية والعربية تشكل الأغلبية في نسبة العمالة الوافدة، وهي عمالة تميل في خصائصها الديموغرافية إلى التعليم البسيط والتعليم المتوسط. في الوقت الذي لا تتجاوز فيه العمالة المحترفة نسبة ٤٠٪ من العمالة الوافدة ذاتها، ما يجعلنا أمام معضلة أخرى تتمثل في صعوبة تحقيق قفزات تنموية في دول الخليج العربي (انظر: الخليفة، ٢٠١٣؛ العوضي، ٢٠٠٧؛ الكواري، ٢٠١٨؛ النداوي، ٢٠١١).

كان هناك شعور بالقلق على المستويين الرسمي وغير الرسمي في الكويت تجاه تعاظم المشكلات التي بدأت تخلفها عملية الاختلال الواضحة في التركيبة السكانية، ومن هنا بدأت التحركات الحكومية والبرلمانية التي اتسمت بكونها جادة في معالجاتها النظرية، إلا أنها متواضعة في معالجاتها العملية الفعلية. ويمكن تحديد بداية تلك التحركات في "استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت" الصادرة في نوفمبر ١٩٨٩ حيث أكدت على أهمية تطوير السياسة السكانية. ونصت على أهمية الحفاظ على النمو الطبيعي للسكان الكويتيين، مع تبني سياسة هجرة انتقائية بهدف التحكم في عدد قوة العمل الوافدة ونوعيتها، كما صدرت استراتيجيات أخرى وأنشئت لجان جديدة بهدف علاج هذا الخلل (البقلي، ٢٠١٦: ٦٥).

في ضوء الطفرة التنموية التي شهدتها الكويت مع الاكتشافات النفطية وفي ظل قلة عدد السكان المواطنين، وعدم توافر رأسمال بشري قادر على القيام بأعباء ومتطلبات التنمية، فقد تبنت السياسة العامة للدولة نهجاً يقوم على الاعتماد على العمالة الوافدة من خلال تسهيل الإجراءات الكفيلة باستقدام العمالة الأجنبية (سلامة وآخرون، ٢٠١٣: ٢). ومع تسارع وتيرة التنمية في البلاد انعكس ذلك على التزايد في استقبال العمالة الوافدة التي لعبت دورًا مهمًا في دفع عجلة التنمية في البلاد.

إلا أنه على الجانب الآخر، صاحب هذا العدد المتزايد خلل معقد ومتعدد الأبعاد في التركيبة السكانية في البلاد، الأمر الذي دفع الدولة منذ عقود للتحرك عبر مسارات عدة لتشخيص هذا الخلل ومعالجته. ورغم وجود خطط موضوعة ولجان مشكلة منذ سنوات لدراسة هذا الملف، ومحاولة الوصول لحل لهذا الخلل في التركيبة السكانية، إلا أن الأرقام توضح أن كافة هذه المحاولات لم تنجح في تحقيق هذا الهدف بشكل كامل، وظل الخلل في تزايد لا سيما أن أغلب الحلول المقترحة تعاملت مع هذه العمالة الوافدة باعتباره رقمًا مطلقًا.

وتتطلب مواجهة هذا الخلل وضع سياسة عامة جديدة للدولة، تقوم أولًا على تقييم السياسة العامة للدولة في التعامل مع خلل التركيبة السكانية، بالإضافة إلى وضع استراتيجية جديدة تراعي الأبعاد المتعددة لخلل التركيبة السكانية دون تجاهل أي بعد، خاصةً بعدما كشفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خطر الاختلالات في التركيبة السكانية على الموارد والخدمات والمؤسسات الصحية في المجتمع الكويتي. وقد دفعت تلك التداعيات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إلى أن يصرح مؤخرًا أن الحكومة ستسعى جاهدة إلى ضرورة تغيير معادلة: ٧٠٪ وافدين - ٣٠٪ مواطنين إلى ٧٠٪ مواطنين – ٣٠٪ وافدين.

وينقسم البحث الحالي إلى ثلاثة أقسام: يناقش الأول واقع الخلل في التركيبة السكانية في الكويت؛ فيما يتطرق الثاني لمحاور السياسة العامة للدولة

في مجال معالجة الخلل؛ وينتقل الثالث إلى تقديم مجموعة من التوصيات ينبغي تبنيها عند صياغة سياسة عامة جديدة للدولة في مجال معالجة التركيبة السكانية. وقد اعتمدت هذه الدراسة في جمع بياناتها والحقائق المتعلقة بموضوع التركيبة السكانية على ما توفر للباحث من بيانات من خلال البحث المكتبي والوثائقي، وذلك بهدف التحليل والتفسير والنقد والمقارنة، واستخلاص النتائج وذلك من منظور سوسيولوجي. وهذا معناه أن الدراسة تعتمد على تحليل التراث المرتبط بموضوع البحث (التركيبة السكانية)، ومن ثم عرض المسببات التي دفعت إلى تشكل الظاهرة، وما ترتب عليها من آثار، وأخيرًا تحديد بعض الآليات التي تمكننا من مواجهة اختلالات التركيبة السكانية ومن ثم تخفيف حدتها عن طريق بعض العلاجات المناسبة.

وهذا البحث ينطلق من الإشكالية التالية: ما الأبعاد الاجتماعية لاختلالات التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي؟

تساؤلات البحث:

١- ما المظاهر الاجتماعية لاختلالات التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي؟

٢- كيف تنعكس هذه الاختلالات للتركيبة السكانية على سوق العمل؟

٣- كيف تنعكس هذه الاختلالات للتركيبة السكانية على الأمن القومي الكويتي؟

مبررات اختيار البحث:

نظرا لما عليه موضوع اختلالات التركيبة السكانية من أهمية ونتائج على النسيج الاجتماعي من جهة، وعلى سوق العمل وعلى الأمن القومي من جهة ثانية، فإن تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة من منظور سوسيولوجي سيسهم من دون شك في فهم أعمق لهذه الظاهرة وتقديم الحلول العملية المناسبة لذلك. فموضوع اختلالات التركيبة السكانية مثل كرة الثلج إن تركناها تكبر إلى

حدودها القصوى سيصعب التحكم فيها وستدمر كل شيء أمامها. فهي من جهة ثانية قنبلة موقوتة يجب نزع فتيلها وتفكيكها قبل فوات الأوان، وهذا لن يكون إلا من خلال البحث العلمي الرزين والجاد حتى نجنب مجتمعنا تأثيراتها السلبية على الفرد والمجتمع والدولة عمومًا.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- الوقوف على حجم هذه الظاهرة وفهم صيرورتها ومخرجاتها.

٢- محاولة تقديم حلول عملية للحد من تداعياتها على الفرد والمجتمع وحاضر ومستقبل الدولة.

انطلاقا من مبررات اختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة ونظرا لما سيتركه هذا الموضوع من تداعيات ومخرجات سلبية بل مدمرة للمجتمع ويرهن مستقبل الدولة ووجودها، فإن معرفة حجم هذه الظاهرة والاختلالات التي ستتركها على كل الصُعد، يعد أمرا على قدر كبير من الأهمية وهو مبرر قوي للتركيز المتعمق على هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

من علم السكان إلى علم اجتماع السكان: خلفية نظرية:

إذا كان موضوع السكان قديمًا قدم الإنسان نفسه على هذه المعمورة، وقد استرعى اهتمام كثير من الفلاسفة والمفكرين عبر الزمن في الفكر الصيني القديم ممثلا في كونفشيوس وبعدها فلاسفة اليونان، أفلاطون وأرسطو مرورا بعالمنا العربي الفارابي وصاحب علم العمران البشري عبد الرحمن ابن خلدون وصولا إلى روبرت مالتوس (انظر عميرة، ٢٠١٤ :٢٩-٤٩)، ولكن هذه الدراسات افتقدت إلى الدقة والموضوعية، ولم تكن تخضع إلى منهج علمي فهي معارف عامة أكثر منها معرفة علمية بحيث كانت تخضع لأهواء وميول براغماتية وعملية بحتة عسكرية أو سياسية، وبالتالي افتقدت إلى المنهج العلمي

السليم الذي بشر به فرانسيس بيكون في كتابه "الأورغانوم الجديد" NOVUM ORGANUM سنة ١٦٢٠. ومعناه الآلة أو الأداة الجديدة أي المنهج الجديد بمفهومنا المعاصر، وهذه التسمية التي أوردها بيكون حتى يميزها عن المنهج الأرسطي القديم المسمى "الأرغانوم".

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الأبحاث الديموغرافية والسكانية مكانة بالغة الأهمية بين فروع العلوم الأخرى، بل حتى على مستويات هيئات دولية في العالم، فانعقدت عدة مؤتمرات سكانية أهمها مؤتمر بوخارست سنة ١٩٧٤ ومؤتمر مكسيكو سنة ١٩٨٤ ومؤتمر القاهرة سنة ١٩٩٤ المعني بالسكان والتنمية (جويدة عميرة، ٢٠١٤: ١٤).

إن أول من استخدم هذه الكلمة "الديموغرافيا هو العالم "اشيل غييار Achille Guillard في كتابه مبادئ الإحصاء البشري سنة ١٨٥٥ (عبد الباقي، ١٩٧٨: ١٥).

وكتعريف مبسط لهذا المفهوم نقول: إن الديموغرافيا هي دراسة السكان من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، وأسباب ونتائج التغيرات في تلك الخصائص (عبد الجواد، ٢٠٠٩: ٦). أو هي الدراسة الإحصائية للسكان من حيث (التركيب والحركة)، وعوامل ديناميكياتهم ونتائج تطورهم.

وإذا كان دوما ينظر إلى الديموغرافيا على أنها الدراسة العلمية للسكان، فهي تشترك مع علم الاجتماع، وخاصة علم اجتماع السكان في هذه المهمة: إن مقولات مثل: حجم السكان - توزيع السكان- صفات السكان، هي مقولات يتقاطع فيها هذان التخصصان المنتميان إلى مجال العلوم الاجتماعية، وكان ظهورها – على مستوى المصطلح- متقاربًا، وفي الفترة نفسها تقريبًا علم الاجتماع سنة ١٨٣٩ والديموغرافيا سنة ١٨٥٥، وإذا كان علم الديموغرافيا متميزًا عن علم الاجتماع ولكنه في الجهة المقابلة مرتبط به أشد الارتباط، ويبرز ذلك الترابط من خلال الموضوع والنظرية التي تفسر علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان

بالمجتمع، ولهذه الأهمية أنشأ -كما يقول عالم الاجتماع المصري زيدان عبد الباقي– فرع علم اجتماع السكان (عبد الجواد، ٢٠٠٩: ٢٣).

فعلم اجتماع السكان لا يميل إلى تجريد هذه الظواهر عن ارتباطها بغيرها من الظواهر، وإنما يبحث عن تفسير لهذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخرى على علاقة قوية بها، أي ظواهر البناء الاجتماعي للمجتمع، حيث يمثل السكان عنصراً رئيساً في هذا البناء، وبالتالي ففهم ظواهر السكان على نحو أفضل لن يتحقق إلا بإرجاعها إلى بقية عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع (عبد الجواد، ٢٠٠٩: ٥).

وهناك ثلاثة عوامل أساسية أدت إلى اعتبار السكان ميدانًا مهماً للبحث في علم الاجتماع:

أولاً: أن موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغيره، وحيث إن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع، فإنهم بالتالي يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع.

ثانياً: يعتمد علماء الاجتماع عند تحليلهم للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية والمتغيرات السكانية، ويستفيدون بها على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية والتدرج الاجتماعي والنسق السياسي والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك من الموضوعات التي تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع.

ثالثاً: أن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عالٍ من التعميم وتجريد المعطيات والوقائع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع (عبد الجواد، ٢٠٠٠: ٨، جلبي، ١٩٩٣).

هكذا نرى أن العلاقة بين علم الاجتماع والديموغرافيا هي علاقة تكامل

بحيث لا يمكن لأي منهما أن يستغني عن الآخر، وهذا التكامل هو في الأخير في مصلحة البحث العلمي، فالنتائج المترتبة عن هذه الأبحاث ستكون أكثر شمولاً، وبالتالي نتائجها تكون أكثر علمية وصدقاً، وستمكن الباحثين من تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة التي تسهم في تطور المجتمعات.

أهم نظريات علم اجتماع السكان:

ظهرت العديد من الدراسات والاتجاهات النظرية والمداخل النظرية في هذا المجال (عبد الجواد، ٢٠٠٩؛ جويدة، ٢٠١٤؛ جلبي، ٢٠١٣؛ أبو عيانة، ٢٠٠٠) وقد ركز مجملها على موضوع الخصوبة والوفيات وزيادة عدد السكان والإنجاب، وركز بعض منها على التصنيع والتحضر وانقراض العائلة الممتدة والوضع الساكن والفجوة السكانية ... ويمكن حصرها فيما يلي:

١- نظرية انخفاض الوفيات.

٢- نظرية الوضع الاجتماعي.

٣- نظرية الكلفة في الخصوبة.

٤- نظرية التحول الديموغرافي.

٥- نظرية تركيب العائلة.

٦- نظرية اتجاه تدفق الثروة.

٧- نظرية الوضع الساكن.

٨- نظرية الفجوة السكانية.

٩- نظرية الطلب على العمل.

وقد اختار البحث الحالي بعض هذه النظريات القريبة نوعا من مشكلة التركيبة السكانية الغريبة وغير المتوازنة في كل الدول الخليجية العربية بما فيهم الكويت، وذلك من خلال شرحها بإيجاز كالتالي:

فعلي سبيل المثال تنص نظرية الوضع الساكن وأهم روادها ساي، فون، سبنيور ...على أن الزيادة المستمرة في رأس المال والعمال ستؤدي لهبوط عائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، مما يصبح فيه المخزون من رأس المال ثابتا، بينما تصل مستويات الأجور إلى نقطة تتعادل عندها مع مستوى المعيشة السائد في المجتمع، وهذا سيخلف آثارًا خطيرة على الأوضاع الاقتصادية والتى من أهمها:

- توقف الثروة القومية ورأس المال المستخدم.
- انخفاض الطلب على العمال.
- انخفاض أجورهم.

بينما يرى روبرت بولدوين صاحب نظرية الفجوة السكانية، أنه إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة متوسط دخل الفرد، فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة، حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعيشي، ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه. وعلى العكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي.

ويعتقد سدني كونتز صاحب نظرية الطلب على العمل بأن الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ بأن دخول الصناعة إلى اقتصادات الدول النامية لأول مرة، يعمل على زيادة الطلب من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين، وهما: هبوط معدلات الوفيات من جهة، وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى[1].

وكما هو ملاحظ من خلال هذه النظريات يمكن أن نصنفها إلى صنفين:

(1) https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=5888

- نظريات ركزت على قضايا ومقولات طبيعية بيولوجية (مالتوس، دبلداي، سبنسر، سالدر، جيني)، وقد اعتمدت هذه النظريات على أن قضية نمو السكان وتطورهم يتم بمعزل عن إرادة الإنسان وأن للطبيعة قوانينها الخاصة بها.
- أما الصنف الثاني فهو النظريات الاجتماعية حيث تعزو نمو السكان وحركتهم إلى عوامل اجتماعية بالدرجة الأولى، وبالتالي فان الإنسان هو المسؤول الأول والأخير عن هذه التغيرات، وأنها من اختياراته وإرادته (هنري جورج، كار سوندرز، ديمون، كارل ماركس، ليبنشتاين، غورد، كالدويل، كاين، ديفيز بلاك، جون بونقارتز...الخ). كل هذه النظريات ترجع موضوع السكان وما يرتبط به من الخصوبة، والإنجاب وعدد الأولاد والهجرة، والزواج... إلخ، إلى عوامل اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى.

أيضا هذه النظريات والأفكار السكانية تتمحور - وكما هو الشأن في العلوم الاجتماعية بصفة عامة- حول مشكلات واقعية موجودة داخل مجموعات بشرية خاصة كما أنها تثير الكثير من الاهتمام عندما تكون معالجتها لهذه المشكلات معالجة مباشرة.

وكل نظرية في هذا العلم تسهم في فهم وتفسير جزء من الظاهرة السكانية، لذا عند البحث والدراسة ومحاولة الفهم لا بد من الاستفادة من كل هذه النظريات، لأنه حتى الآن لا توجد نظرية علمية شاملة ومتكاملة لتفسير وتحليل الظاهرة السكانية على أكمل وجه.

لقد أصبح من المهم البحث عن نظرية سكانية مقبولة، والأفضل أن يقوم علماء علم اجتماع السكان في الوطن العربي ببناء نظرية سكانية تخص الوضع السكاني الغريب في الدول الخليجية العربية بما فيهم الكويت.

وبكلمات أخرى فإنه يمكن القول: إنه لا توجد نظرية تفسر الوضع السكاني الغريب في الدول الخليجية العربية بما فيهم الكويت. ومع صعوبة تطبيق الإرث

السوسيولوجي في حالة دول الخليج العربي والكويت خاصة، فإنه يجب تطوير نظرية سكانية عربية جديدة من شأنها أن تقدم لنا فهمًا وتفسيرًا واضحًا للتركيبة السكانية غير المتوازنة في هذه الدول.

واقع الاختلالات في التركيبة السكانية في الكويت:

يكشف واقع التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي عن وجود خلل كبير بين تعداد المواطنين وغير المواطنين، حيث يُشكل الكويتيون الآن أقل من ثلث سكان البلاد. إلّا أن التحدي الأكبر ليس في العدد المطلق حيث ينطوي خلل التركيبة السكانية في البلاد على العديد من الأبعاد. وسنعرض في هذا القسم لأبعاد خلل التركيبة السكانية في الكويت.

أبعاد خلل التركيبة السكانية في الكويت:

ينطوي خلل التركيبة السكانية في الكويت على عدة أبعاد على النحو التالي:

١-**البعد الأول:** هو غياب التوازن بين أعداد المواطنين إلى غير المواطنين: ويُشكل هذا البعد جوهر فجوة التركيبة السكانية في الكويت، ممثلًا في زيادة نسبة غير المواطنين إلى المواطنين، ففي الوقت الراهن يُشكل الكويتيون أقل من ثلث سكان البلاد. وتشير التقديرات في أول عام ٢٠٢٠ إلى أن عدد سكان البلاد يبلغ ٤,٤٦ مليون نسمة، يمثل فيه الكويتيون ١,٣٧ مليون أو ما نسبته ٣٠,٥٨٪ من سكان البلاد، مقابل ٣,١ مليون من غير الكويتيين كما هو مبين في جدول رقم (١).

جدول رقم (١): تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية والنوع في ١-١-٢٠٢٠

فئات العمر	كويتيون*			غير كويتيين**			الجملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أقل من سنة	١٦٣٤٤	١٥٤٩١	٣١٨٣٥	١٠١٧٢	٩٩٠٠	٢٠٠٧٢	٢٦٥١٦	٢٥٣٩١	٥١٩٠٧
١-٤	٦٦٩٧٦	٦٤١١٥	١٣١٠٩١	٥٦٨٨٧	٤٧٦٨٥	١٠٤٥٧٢	١٢٣٨٦٣	١١١٨٠٠	٢٣٥٦٦٣
٥-٩	٨٥٠٠٧	٨١٠٤١	١٦٦٠٤٨	١٠٥٧٢٩	٧٢٣٧١	١٧٨١٠٠	١٩٠٧٣٦	١٥٣٤١٢	٣٤٤١٤٨
١٠-١٤	٧١٤١٨	٦٨٧٠٩	١٤٠١٢٧	٨٩٤٠٢	٦١١٧٣	١٥٠٥٧٥	١٦٠٨٢٠	١٢٩٨٨٢	٢٩٠٧٠٢
١٥-١٩	٦٥٥٨٨	٦٣٣٨٥	١٢٨٩٧٣	٦٩٧٩٦	٤٨٤١٣	١١٨١٤٩	١٣٥٣٢٤	١١١٧٩٨	٢٤٧١٢٢
٢٠-٢٤	٦٤٤٣٨	٦١٧٣١	١٢٦١٦٩	٦٢٢٤٩	٤١٠٤٢	١٠٣٢٩١	١٢٦٦٨٧	١٠٢٧٧٣	٢٢٩٤٦٠
٢٥-٢٩	٥٧٦١١	٥٧٦٤٣	١١٥٢٥٤	٥٥٨٠٥	٣٥٥٤٠	٩١٣٤٥	١١٣٤١٦	٩٣١٨٣	٢٠٦٥٩٩
٣٠-٣٤	٥٠١٥٣	٥١٤٦١	١٠١٦١٤	١٥٥٤٠٢	١٠٥٦٤٠	٢٦١٠٤٢	٢٠٥٥٥٥	١٥٧١٠١	٣٦٢٦٥٦
٣٥-٣٩	٤٠٧٦١	٤٢٥٥٣	٨٣٣١٤	٣٠١٠٠٥	١٥٠٤٣٦	٤٥١٤٤١	٣٤١٧٦٦	١٩٢٩٨٩	٥٣٤٧٥٥
٤٠-٤٤	٣٤٤٨٧	٣٧٢١٠	٧١٦٩٧	٣٣٤٢٩٢	١٤٣٠٣٩	٤٧٧٣٣١	٣٦٨٧٧٩	١٨٠٢٤٩	٥٤٩٠٢٨
٤٥-٤٩	٣٢٩٥٢	٣٥٤٥٧	٦٨٤٠٩	٣٠٩٣٥٥	١٢٩٩٨٦	٤٣٩٣٤١	٤٣٢٣٠٧	١٦٥٤٤٣	٥٠٧٧٥٠
٥٠-٥٤	٢٦٨٤٢	٣٠٠٢٥	٥٦٨٦٧	٢٠٧٢١٨	٨٢٧٣٩	٢٨٩٩٥٧	٢٣٤٠٦٠	١١٢٧٦٤	٣٤٦٨٢٤
٥٥-٥٩	٢٢١٢٣	٢٤٧٢٦	٤٦٨٤٩	١٣٦٨٦٦	٥٢٢٥٠	١٨٩١١٦	١٥٨٩٨٩	٧٦٩٧٦٤	٢٣٥٩٦٥
٦٠-٦٤	١٥٦٧٢	١٩٧٢٦	٣٥٣٩٨	٩٠٠٧٤	٢٦٨٩١	١١٦٩٦٥	١٠٥٧٤٦	٤٦٦١٧	١٥٢٣٦٣
٦٥-٦٩	١١١٤٧	١٤١٥٣	٢٥٣٠٠	٤٨١٩٨	١٣٧٦٨	٦١٩٦٦	٥٩٣٤٥	٢٧٩٢١	٨٧٢٦٦
٧٠-٧٤	٦٨٣٣	٩٤٢٨	١٦٢٦١	٢٠٠٥٢	٦٥٥٤	٢٦٦٠٦	٢٦٨٨٥	١٥٩٨٢	٤٢٨٦٧
٧٥-٧٩	٤٥٦٠	٥٦٦٠	١٠٢٢٠	٧٤٣٤	٣٠٥١	١٠٤٧٥	١١٩٨٤	٨٧١١	٢٠٦٩٥
٨٠+	٤٥٦٧	٥١٧٨	٩٧٤٥	٦٢٧٢	٢٧٣٤	٩٠٠٦	١٠٨٣٩	٧٩١٢	١٨٧٥١
الإجمالي	٦٨٧٦٩٢	٦٨٧٦٩٢	١٣٦٥١٧١	٢٠٦٦١٣٨	١٠٣٣٢١٢	٣٠٩٩٣٥٠	٢٧٤٣٦١٧	١٧٢٠٩٠٤	٤٤٦٤٥٢١

* تم التقدير السكان الكويتيين وفق الزيادة الطبيعية و أعداد المتجنسين خلال السنة.

** تم تقدير السكان غير الكويتيين وفق الزيادة الطبيعية و القادمين و المغادرين خلال السنة.

*** تم استخدام بيانات المواليد والوفيات من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

(المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ٢٠٢٠) https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics

وترجع جذور المشكلة إلى الاكتشافات النفطية في الكويت، وما صاحب ذلك من طفرة تنموية، حيث شهدت تلك الفترة فتح الباب على مصراعيه أمام استقدام العمالة الوافدة وذلك نظرًا لقلة أعداد السكان آنذاك. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تصدير أول شحنة نفط خام من الكويت في يونيو ١٩٤٦. وفي أول تعداد أجري لسكان الكويت عام ١٩٥٧ شكَّل الكويتيون ٥٥٪ من السكان البالغ عددهم آنذاك ٢٠٦,٥ ألف نسمة (التميمي، ٢٠١٨). ومنذ ذلك التاريخ بدأت أعداد غير الكويتيين تفوق عدد المواطنين.

ويوضح جدول رقم (٢) تطور عدد ونسبة الكويتيين وغير الكويتيين من عام ١٩٦٥ وحتى عام ٢٠١٨، حيث شكل الكويتيون ٣٦,١ ٪ من عدد سكان البلاد في عام ١٩٦٥ وبذلك يتضح التراجع الكبير في نسبة الكويتيين مقارنة بعام ١٩٥٧. واستمرت النسبة في التراجع إلى أن بلغت نحو ربع السكان (٢٦,٩٪) في عام ١٩٩٠. ومع الغزو العراقي للكويت تراجعت نسبة غير الكويتيين لتبلغ ٦٠٪ في عام ١٩٩٣ مقارنة بـ ٧٣٪ عام ١٩٩٠. إلا أنه منذ ذلك التاريخ أخذت نسبة غير الكويتيين في التزايد بشكل مطرد مقارنة بالكويتيين، ففي عام ٢٠٠٠ مثل الكويتيين ٣٨٪ من سكان البلاد، ثم قلت النسبة لتصل إلى ٣٣,٢٪ في عام ٢٠٠٥، ثم ٣٢,١٪ في عام ٢٠١٠. واستمرت النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت لـ ٣٠,٤٪ في عام ٢٠١٨ في حين مثَّل غير الكويتيين ٦٩,٦٪.

جدول رقم (٢): تطور عدد سكان الكويت (١٩٦٥-٢٠١٨)

العام	كويتي	النسبة (٪)	غير كويتي	النسبة (٪)	إجمالي عدد السكان
١٩٦٥	١٦٨,٧٩٣	٣٦,١	٢٩٨,٥٤٦	٦٣,٩	٤٦٧,٣٣٩
١٩٧٥	٣٠٧,٧٥٥	٣٠,٩	٦٨٧,٠٨٢	٦٩,١	٩٩٤,٨٣٧
١٩٨٥	٤٧٠,٤٧٣	٢٧,٧	١,٢٢٦,٨٢٨	٧٢,٣	١,٦٩٧,٣٠١
١٩٩٠	٥٧٨,٥١١	٢٦,٩	١,٥٧٣,١٦٩	٧٣,١١	٢١٥١٦٨٠
١٩٩٣	٦٥٧,٤٩٣	٤٠,٠	٩٨٨,١٣٤	٦٠,٠٥	١٦٤٥٦٢٧
١٩٩٤	٦٨١,٥٢٦	٣٧,٢	١,١٤٨,٥٩٥	٦٢,٧٦	١٨٣٠١٢١
١٩٩٥	٧٠٨,١١٥	٣٦,٢	١,٢٥٠,٦٧٩	٦٣,٨٥	١٩٥٨٧٩٤
٢٠٠٠	٨٤١,٧٩٠	٣٨	١,٣٧٥,٤٦٨	٦٢,٠٣	٢٢١٧٢٥٨
٢٠٠٥	٩٩٢,٢١٧	٣٣,٢	١,٩٩٨,٩٧٢	٦٦,٨٣	٢٩٩١١٨٩
٢٠١٠	١,١٤٨,٣٦٣	٣٢,١	٢,٤٣٣,٦٩١	٦٧,٩٤	٣٥٨٢٠٥٤
٢٠١٥	١,٣٠٧,٦٠٥	٣٠,٨	٢,٩٣١,٤٠١	٦٩,١٥	٤٢٣٩٠٠٦
٢٠١٦	١,٣٣٧,٦٩٣	٣٠,٣	٣,٠٧٣,٤٣١	٦٩,٦٧	٤٤١١١٢٤
٢٠١٧	١,٣٧٠,٠١٣	٣٠,٤	٣,١٣٠,٤٦٣	٦٩,٥٦	٤٥٠٠٤٧٦
٢٠١٨	١,٤٠٣,١١٣	٣٠,٤	٣,٢١٨,٥٢٥	٦٩,٦٤	٤٦٢١٦٣٨

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية، نظام الخدمات الإحصائية،

https://www.paci.gov.kw/stat/

وإذا نظرنا إلى نسبة المواطنين إلى غير الكويتيين من قوة العمل، يتضح أن المواطنين يمثلون ١٨,١٪ من إجمالي العمالة في البلاد في كافة القطاعات في حين أن الوافدين يمثلون ٨١,٩٪ من مجمل العمالة مع التأكيد على أن نصف القوى العاملة في البلاد إجمالا يأتي من دول آسيوية غير عربية. أي أن

المواطنين يمثلون أقل من خمس القوى العاملة في البلاد.

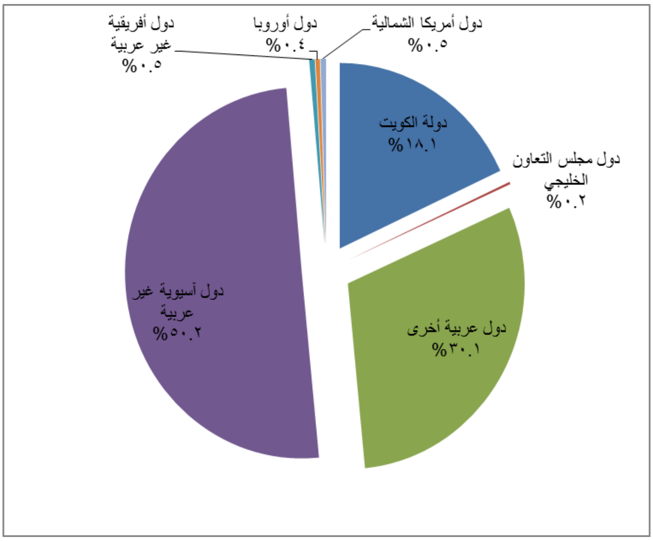

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، نظام معلومات سوق العمل

شكل رقم (١): توزيع العمالة في الكويت وفقا لمجموعات الدول ٣١ مارس ٢٠١٩

وفي أحدث تقرير للإدارة المركزية للإحصاء بالكويت عن العاملين بالقطاع الحكومي في ٢٠١٩ بلغت نسبة الكويتيين ٧٦,٣٪ مقابل ٢٣,٧٪ غير كويتي. وبلغت نسبة الذكور الكويتيين ٦٩,٧٪ من إجمالي الذكور، فيما جاءت نسبة الكويتيات ٨١,٧٪ من الإناث في سوق العمل بالقطاع الحكومي. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية بين العاملين في هذا القطاع تعتبر ضئيلة للغاية، حيث لا تتجاوز ٠,١٪ بشكل عام، وبلغت ٠,٤٪ بين غير الكويتيين، بينما لا توجد أمية بين المواطنين العاملين في القطاع الحكومي. وترتفع نسبة الحاصلين على شهادات أقل من الثانوية بين المواطنين في هذا القطاع بنسبة ١٢,٣٪ مقابل ٥,٦٪ للوافدين. وعلى النقيض ترتفع نسبة الحاصلين على شهادات جامعية، وفوق الجامعية بين العمالة الأجنبية بنسبة ٥٦,٨٪ مقابل ٤٥٪ للعمالة الكويتية في ٢٠١٩. وبالنسبة للجنسيات العاملة في القطاع الحكومي

الكويتي يمثل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي ٤,٦٪ مقابل ٥٢,٦٪ من دول عربية أخرى، و٣٩٪ من دول آسيوية غير عربية. وتمثل باقي الجنسيات نسبًا ضئيلة.

جدول رقم (٣): تطور أعداد العمالة في القطاع الحكومي حسب الجنسية والنوع والزيادة السنوية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

السنة	النوع	كويتيون	غير كويتيين	جملة	الزيادة السنوية		
					كويتي	غير كويتي	جملة
٢٠١٥	ذكور	١١٨١٩١	٥٦٩٢٣	١٧٥١١٤	...	...	...
	إناث	١٤٨٩١٨	٣٨٩٨٤	١٨٧٩٠٢	...	...	...
	جملة	٢٦٧١٠٩	٩٥٩٠٧	٣٦٣٠١٦	...	...	...
٢٠١٦	ذكور	١٢٠٩٣٦	٥٨٥٧١	١٧٩٥٠٧	٢٧٤٥	١٦٤٨	٤٣٩٣
	إناث	١٥٦٩٩٩	٤١٢٠٩	١٩٨٢٠٨	٨٠٨١	٢٢٢٥	١٠٣٠٦
	جملة	٢٧٧٩٣٥	٩٩٧٨٠	٣٧٧٧١٥	١٠٨٢٦	٣٨٧٣	١٤٦٩٩
٢٠١٧	ذكور	١٢٢٩١٩	٥٩٦٧٣	١٨٢٥٩٢	١٩٨٣	١١٠٢	٣٠٨٥
	إناث	١٦٤٣١٧	٤٢٧٦١	٢٠٧٠٧٨	٧٣١٨	١٥٥٢	٨٨٧٠
	جملة	٢٨٧٢٣٦	١٠٢٤٣٤	٣٨٩٦٧٠	٩٣٠١	٢٦٥٤	١١٩٥٥
٢٠١٨	ذكور	١٢٦٣٣٣	٥٧٤٠٤	١٨٣٧٣٧	٣٤١٤	٢٢٦٩	١١٤٥
	إناث	١٧٥٣٨١	٤١٩٣٩	٢١٧٣٢٠	١١٠٦٤	٨٢٢	١٠٢٤٢
	جملة	٣٠١٧١٤	٩٩٣٤٣	٤٠١٠٥٧	١٤٤٧٨	٣٠٩١	١١٣٨٧
٢٠١٩	ذكور	١٢٩٦٨٨	٥٦٣١٤	١٨٦٠٠٢	٣٣٥٥	١٠٩٠	٢٢٦٥
	إناث	١٨٥٢٢٨	٤١٤٠٤	٢٢٦٦٣٢	٩٨٤٧	٥٣٥	٩٣١٢
	جملة	٣١٤٩١٦	٩٧٧١٨	٤١٢٦٣٤	١٣٢٠٢	١٦٢٥	١١٥٧٧

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

٢- يتمثل **البعد الثاني** في أبعاد خلل التركيبة السكانية في أن الزيادة في أعداد ونسبة غير الكويتيين ليست دائما في أعداد الوافدين للعمل في مهن داعمة للتنمية، ولكنها في أغلب الأحيان زيادة في أعداد العمالة الهامشية والخدم. ويتضح ذلك من التوزيع النسبي للإقامات التي يتم منحها سنويا، فوفقا لإحصاءات عام ٢٠١٨ يتضح أن ٢٤,٥٪ من الإقامات مُنحت للعمل كخدم، حيث يبلغ عدد الإقامات الممنوحة للخدم ٧٠٧ آلاف إقامة، وهذا العدد يعادل ٥٣٪ من الكويتيين وهو ما يعنى أن هناك خادمًا لكل ٢ من الكويتيين. يُضاف لذلك أن ١٨,٧٣٪ من الإقامات منحت للالتحاق بعائل. ولتدارك هذا الخلل في التركيبة السكانية ينبغي أن يكون التركيز على العمالة الداعمة للتنمية بالأساس، بالإضافة إلى نشر الوعي فيما يتعلق بضرورة استقدام الحد الأدنى من العمالة المنزلية.

وثمة انتقادات لدور تجار الإقامات في تفاقم تلك الأزمة، وتفصيلها كما يلي:

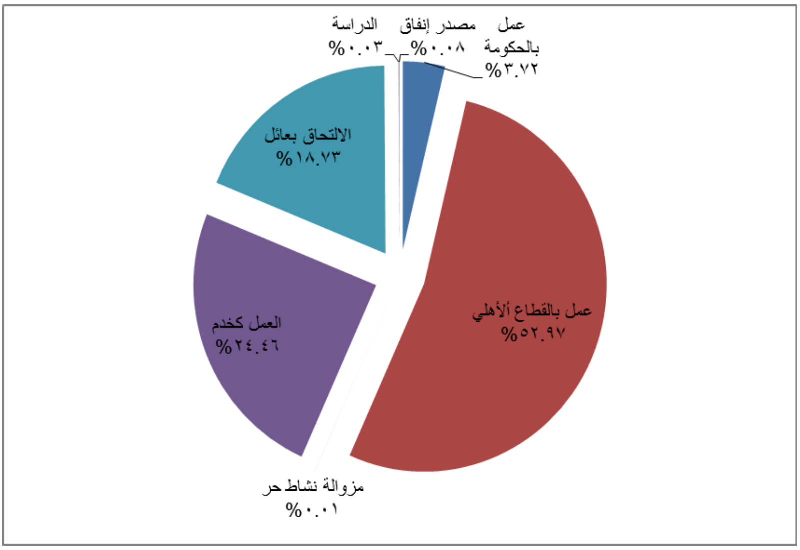

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، نظام معلومات سوق العمل

شكل رقم (٢): التوزيع النسبي لعدد الإقامات ٢٠١٨

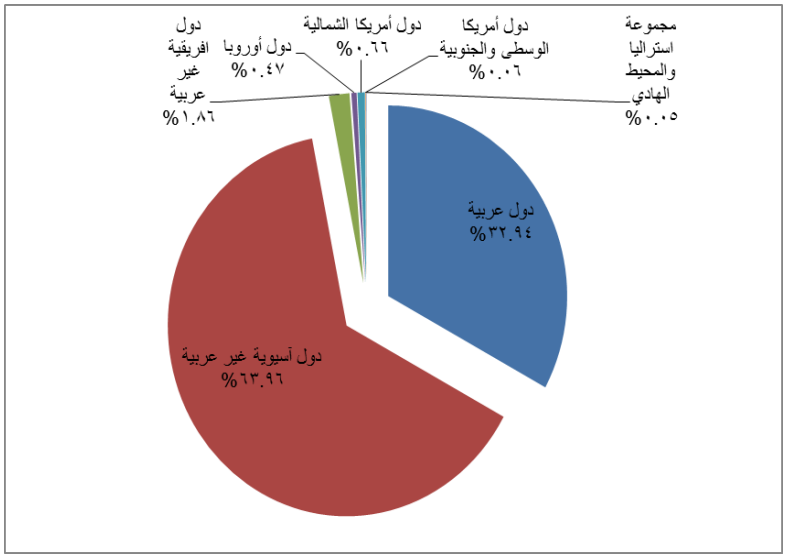

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، نظام معلومات سوق العمل

شكل رقم (٣): توزيع الإقامات حسب مجموعات الدول ٢٠١٨

٣- أما البعد الثالث فيتمثل في إشكالية البطالة بين الشباب الكويتي بعدًا مهمًا من أبعاد الخلل في التركيبة السكانية، حيث بلغ معدل البطالة بين الكويتيين ٦,٤٪ من قوة العمل، بينما تبلغ بين غير الكويتيين ١,٧٪ وذلك وفقا لإحصاءات ٢٠١٧/٢٠١٦ (معدل البطالة حسب فئات العمر والجنسية (كويتي / غير كويتي)، ٢٠١٦.

ويوضح جدول رقم (٣) التطور في معدلات البطالة بين الكويتيين خلال الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٧ حيث بلغت النسبة ٣,٩٪ عام ٢٠٠٣ واستمرت في التزايد لتبلغ ٦,٤٪.

وبالنسبة للمقارنة بين البطالة بين الجنسين، فبحسب إحصاءات عام ٢٠١٩ بلغ عدد المتعطلين عن العمل من المواطنين ٧٤١٠ منهم ٤٤,٦٨٪ من الذكور، و٥٥,٣٢٪ من الإناث. وتمثل هذه الأرقام انخفاضًا في نسبة البطالة عن العام السابق بنسبة ٤٥,٢٪، فيما سجلت أعلى ارتفاع في عام ٢٠١٦ (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٣): تطور معدل البطالة في الكويت (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

الجنسية	٢٠٠٣	٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ / ٢٠١٧
كويتي	٣,٩٪	٤,٢٪	٥٪	٤,٧٪	٦,٤٪
غير كويتي	١,٣٪	٢,١٪	٢,٤٪	١,٨٪	١,٧٪
إجمالي	١,٨٪	٢,٥٪	٢,٩٪	٢,٢٪	٢,٢٪

المصدر: مقارنة معدل البطالة حسب الجنسية والنوع في سنوات مختارة (آخر أربعة مسوح قوى عاملة: ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء.

جدول رقم (٤): تطور حجم أعداد المتعطلين حسب النوع خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩)

السنة	ذكور	إناث	جملة
٢٠١٤	٢٦٦٩	١٢٤٨٥	١٥١٥٤
٢٠١٥	٣٢٣٦	١٤٠٣٣	١٧٢٦٩
٢٠١٦	٣٢٩١	١٤٢٨٧	١٧٥٧٨
٢٠١٧	٣٣٧٧	١١٤٤٥	١٤٨٢٢
٢٠١٨	٣٥٤٠	٩٩٨٣	١٣٥٢٣
٢٠١٩	٣٣١١	٤٠٩٩	٧٤١٠

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

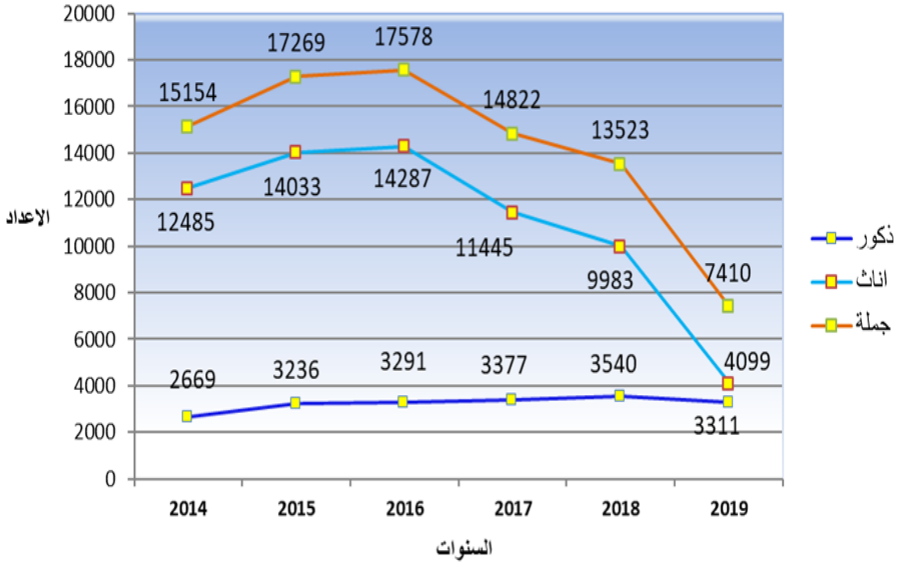

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

شكل رقم (٤): تطور حجم أعداد المتعطلين حسب النوع خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩)

٤- يرتبط البعد الرابع في اختلال التركيبة السكانية بتوزيع الوافدين على المحافظات الكويتية حيث يتركزون في بعض المحافظات بشكل أكبر من محافظات أخرى. وهو ما يترتب عليه حالة من الفوضى في بعض الأماكن من بينها مثل الحساوي، وجليب، والشيوخ، وبنيد القار، وخيطان، وحولي، والفروانية. ومعظم قاطني تلك المناطق من العمالة الهامشية والسائبة الذين يؤثر تمركزهم بها على الخدمات، والبنية التحتية، ومستوى التنمية في تلك المناطق (الفيروز، ٢٠١٥).

جدول رقم (٥): توزيع الوافدين (من حيث مكان السكن) على المحافظات الكويتية (سلامة، ٢٠١٣)

المحافظة	نسبة غير الكويتيين إلى إجمالي عددهم
الفروانية	٪٣٠
حولي	٪٢٣,٥
الأحمدي	٪١٨
الجهراء	٪١٢,٥
العاصمة	٪١٢
مبارك الكبير	٪٣,٥

ومن استعراض أبعاد تلك الأزمة يتضح أن خلل التركيبة السكانية في الكويت هو خلل متعدد الأبعاد، معقد، ويعتبر قصره على الأعداد المطلقة فحسب تبسيطًا مخلًا.

تحديات متنامية في مجالات عديدة:

يفرض الخلل في التركيبة السكانية في الكويت تحديات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، وأمنية، وبيئية بسبب وجود هذا العدد الضخم من العمالة الوافدة بالبلاد. وبقدر ما قدمت تلك العمالة من أدوار مهمة في التنمية بالكويت، إلا أنها أوجدت تحديات تصب بالسلب في تأثيرها على التركيبة السكانية:

١- التحديات الاقتصادية:

من أهم التحديات الاقتصادية للخلل في التركيبة السكانية ارتفاع معدلات البطالة بين الكويتيين بسبب تفضيل القطاع الخاص للعمالة الأجنبية لرخصها ووفرة إنتاجيتها وسهولة التعامل معها. ومنها ارتفاع التحويلات المالية للعمالة

الوافدة مما يعمل على استنزاف الاقتصاد المحلي، في الوقت الذي لا يقدمون فيه إضافات حقيقية إلى اقتصاد البلاد. يضاف إلى هذا زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات والميزان التجاري من خلال ارتفاع واردات السلع والخدمات. كما ظهر تدنٍ في نوعية الأعمال والخدمات التي تقدمها العمالة السائبة مما يولد خسائر اقتصادية غير منظورة (البقلي، ٢٠١٦).

٢- تحديات الهوية الثقافية:

وفيما يتعلق بالتحديات الثقافية يكفي أن نشير إلى أن نحو ثلث الإقامات التي منحت في عام ٢٠١٨ كانت لعرب، في حين أن الثلثين بنسبة ٦٧٪ كان لغير العرب من ذوي ثقافات ولغات مختلفة، وكانت الغلبة للآسيويين بنسبة ٦٤٪ من مجمل الإقامات التي منحت خلال العام. ويعمل قطاع واسع منهم في المنازل مما يتيح لهم الاحتكاك بشكل أكبر بأفراد الأسرة وخاصة الأطفال، بما يمثله ذلك من تهديد ثقافي خطير. وخلال السنوات الأخيرة واجهت الأسر الكويتية تحديات عديدة في هذا الشأن، لا سيما بعد تعرض الأبناء لمخاطر جمة. وصاحب دخول العاملات الأجنبيات المنازل الكويتية العديد من الأمراض الاجتماعية التي تهدد البناء الاجتماعي والسلم المجتمعي.

وعلى عكس أغلب دول العالم التي تعمد إلى صهر ثقافة الوافدين في دائرة ثقافتها، تفرض ثقافة المغتربين في دول الخليج نفسها، وتفرض هيمنتها على الثقافة الوطنية التي أصبحت هامشية في كثير من أنماط الحياة والأذواق والقيم والتصورات، كما هو الحال في انتشار المطاعم الأجنبية على حساب المطعم الخليجي، وكذلك عرض دور السينما لأفلام آسيوية أو ناطقة بالإنجليزية بما تحمله من ثقافة مختلفة عن الثقافة الوطنية (وطفة، ٢٠٠٧).

يعتبر التأثير السلبي على اللغة العربية من الملامح البارزة في مسألة الهوية. ومن مظاهر ذلك دخول مفردات وتراكيب أجنبية لا يجد المواطن غرابة في استخدامها حتى مع أبناء لغته. وكذلك شيوع اللغة الإنجليزية وتحولها في

كثير من الأحيان إلى لغة أم حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، وذلك بسبب الاعتماد على مربيات لا تجدن اللغة العربية، وبالتالي يتأثر النمو اللغوي لدى الأطفال سلبًا، فضلًا عن القيم والسلوكيات الدخيلة على المجتمع التي تنتقل إلى الطفل. وتشير دراسة إلى أن ٦-٨٪ فقط من المربيات في دول الخليج لديهن إلمام باللغة العربية، وأن ٢٥٪ من الأطفال يقلدون لهجة المربيات، و٤٠٪ منهم تزاحم لغة أجنبية لغتهم الأم. ومن أسباب التأثير السلبي على اللغة العربية ومن ثم الهوية انتشار المدارس الأجنبية التي تشهد إقبالًا كبيرًا من المواطنين، حتى أن نسبة الطلاب الكويتيين والعرب الملتحقين بها تفوق نسبة الدارسين من الأجانب (غربي، ٢٠١٤).

ولا يمكن إغفال دور المؤسسات الثقافية للدول الأجنبية داخل الكويت التي تهتم بنشر ثقافات أجنبية عبر أندية ومطبوعات وبرامج تليفزيونية ودور سينما وغيرها. حيث تجذب هذه المؤسسات اهتمام المواطنين ومن ثم تأثره بما تقدمه تلك الثقافات.

٣- التحديات السياسية:

من التحديات السياسية وجود بعض الضغوط الخفية أحيانًا والمعلنة في أحيان أخرى من حكومات العمالة الوافدة للحصول على امتيازات خاصة تتعلق بالأعداد وشروط العمل والرواتب. وقد تعمد بعض الدول إلى التدخل في الشؤون الداخلية من بوابة حقوق الإنسان، بزعم ضمان حقوق مواطنيها ومتابعة ظروف عملهم وضمان عدم تعرضهم لأذى أو استغلال.

٤- التحديات الأمنية:

يتضح البعد الأمني عند النظر إلى كم الجرائم المرتكبة من غير الكويتيين داخل البلاد، حيث تشير البيانات إلى تورط أعداد كبيرة من غير الكويتيين في مشكلات أمنية تتراوح بين الجنح والجنايات. وبالتركيز على أخطرها وهو جرائم النفس، نجد أن عددها في ٢٠١٧ بلغ ١٩٢٧ جريمة من بينها ٨٨٢ جناية

جريمة واقعة على النفس ارتكبت من غير كويتيين. ارتكب العدد الأكبر منها مصريون، يأتي بعدهم هنود ثم سعوديون، كما يتضح من جدول رقم (٣). كما ظهرت بعض الجرائم الدخيلة على المجتمع مثل سرقات البنية التحتية.

وعلى صعيد متصل، قد تعمل العمالة الأجنبية على تهديد استقرار البلاد من خلال التسبب في أعمال شغب وتخريب، فضلًا عن الإضرابات التي قد ينظمها بعض الوافدين لتحقيق مكاسب هنا أو هناك. بالإضافة إلى ازدياد معدلات الجريمة بسبب ارتفاع أعداد العمالة السائبة. وثبت ضلوع عدد من العمالة الأجنبية في جرائم تمس أمن البلاد مثل القتل العمد، وتهريب المخدرات والإتجار بها، وغسيل الأموال. وقد يتسبب وجود عمالة من جاليات بينها صراعات في إحداث قلاقل أمنية.

جدول رقم (٦): مرتكبو جرائم الجنايات الواقعة على النفس وفقا للجنسية ونوع الجريمة ٢٠١٧

الدولة	القتل العمد	الشروع بالقتل	اعتداء بالضرب والأذى البليغ	حيازة سلاح بدون ترخيص	دخول منزل دون رضا حائزه	الاختطاف والشروع به	إطلاق نار وإصابة	الإجهاض	انتحار وشروع به	أخرى	إجمالي
السعودية	٣		٣٨	٢	١٠	١٥			٣	٢	٧٣
العراق			١٠	١	٢	١			٢		١٦
مصر	٤	١	٨٩		٥	١٩			٩	٣	١٣٠
الأردن			١١		٢	٤			٢	١	٢٠
سوريا	٠	٢	٥٣	١	٢	١١			٢		٧١
لبنان	٠	٠	١٠	٠	٠	٧	٠	٠	٢	١	٢٠
غير محدد الجنسية	٤	١٥	١٧٤	٨	٩	٢٤	٠	٠	١٢	٣	٢٤٩
عربية أخرى	٠	٠	١١	٠	٢	٦	٠	٠	٢		٢١
إيران	٠	٠	٩	٠	١	٢	٠	٠	١	٠	١٣
الهند	٥	٢	٢٠	٠	٠	١	٠	٠	٤٥	١٣	٨٦
باكستان	١	٠	٩	٠	٣	١	٠	٠	١	١	١٦
سريلانكا	٢	٢	٥	٠	٠	٢	٠	٠	٦	٠	١٧
الفلبين	٣	١	٢	٠	٠	٣	٠	٢	٤	٢	١٧
بنجلاديش	٧	٠	٣٠	٠	١	٣	٠	٠	٥	١	٤٧
أجنبية أخرى	٢	٣	٥٣	٠	٤	٦	٠	٠	١٤	٤	٨٦
إجمالي	٣١	٢٦	٥٢٤	١٢	٤١	١٠٥	٠	٢	١١٠	٣١	٨٨٢

المصدر: دولة الكويت، الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاءات الاجتماعية، ٢٠١٧.

٥- التحديات الاجتماعية:

قد يؤدي وجود عدد ضخم من العمالة الوافدة من مجتمعات وثقافات متعددة إلى تهميش البنية الاجتماعية من خلال انتشار قيم اجتماعية سلبية مغايرة للقيم الخليجية. كما تسبب الخلل في التركيبة السكانية في ظهور البطالة المقنعة بين الكويتيين بسبب الركون إلى الاتكالية واعتبار الوظيفة العامة حقًا مكتسبًا من خلال العمل في القطاع الحكومي بما له من وجاهة اجتماعية (البقلي،٢٠١٦). وكذلك بات المواطن ينظر للعمالة الوافدة أنها مجرد خدم، وأن المهن التي يمتهنونها متواضعة لا يقبل بها المواطن بحال من الأحوال. وتسبب هذا في تولد نظرة عنصرية نحو العمالة الأجنبية في البلاد.

٦- التحديات البيئية:

تسبب الخلل في التركيبة السكانية في ظهور تأثيرات سلبية على البيئة في الكويت من عدة أوجه: أولها زيادة الكثافة السكانية التي بلغت ٢٣٠ نسمة/كم^{٢} في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت لا تتجاوز ١٢,١٪ في عام ١٩٧٥.

وكذلك ارتفاع معدل ملكية السيارات التي جعلت الكويت تحتل المركز الرابع عالميًا في الازدحام المروري حيث بلغ إجمالي السيارات المسجلة ١,٦ مليون سيارة في ٢٠١٤ في حين لا تستوعب الطرق أكثر من ٩٠٠ ألف سيارة.

ومن التأثيرات السلبية ارتفاع معدلات التلوث البيئي: في ٢٠١٤ جاءت الكويت في المركز ١٦٧ من أصل ١٧٨ دولة على مؤشر الأداء البيئي. وقد أضيرت البيئة في الكويت بدرجة كبيرة، ومن ذلك تلوث مياه الخليج بملوثات عديدة، ودفن الشواطئ، واستنزاف الثروة السمكية بالصيد الجائر. يضاف إلى ذلك زيادة حجم النفايات والمخلفات بأنواعها بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٣ (البقلي،٢٠١٦).

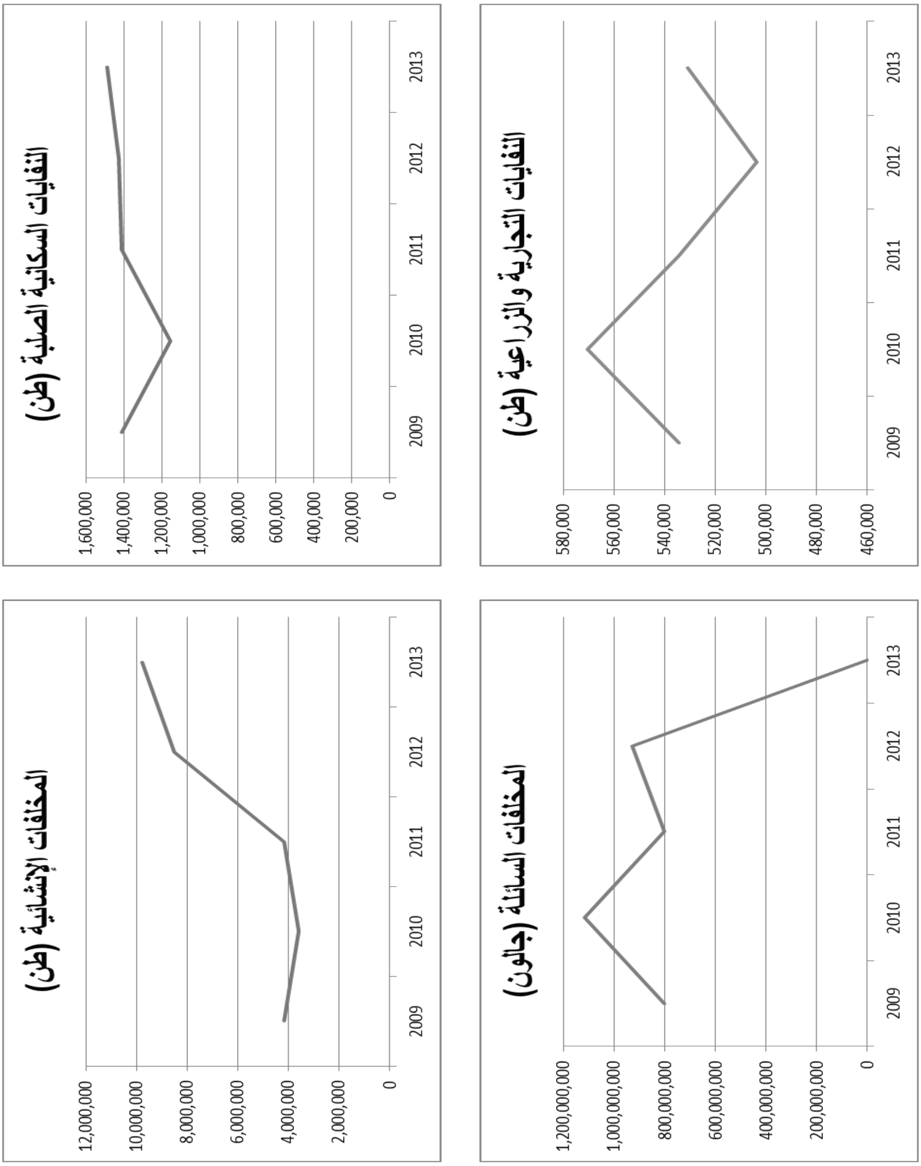

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (الكويت)، اللمحة الإحصائية للسنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥، الأعداد ٣٦ و٣٧ و٣٨ على التوالي الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت

شكل رقم (٥): تطور حجم النفايات والمخلفات في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)

٧- تحدي "تجار الإقامات ونظام الكفيل":

زادت أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) من تسليط الضوء على قضية خلل التركيبة السكانية في الكويت، لا سيما ما يتعلق بدور تجار الإقامات. إذ أظهرت الجائحة مدى الإرهاق الذي تسببت فيه هذه الممارسات للدولة التي تحملت أعباءً إضافية زادت من تعقيد أزمة كورونا بحسب تصريحات رسمية عديدة. وتسببت حالة الحظر التي فرضت لشهور في معاناة للعمالة السائبة ومخالفي إجراءات الإقامة نظرًا لاحتياجهم لمتطلبات المعيشة فضلًا عن الرعاية الصحية. وزاد من صعوبة الأمر رفض بعض الدول استقبال رعاياها من المخالفين لشروط الإقامة بالكويت مما شكَّل ضغطًا على مرافق الدولة في وقت الوباء. ويقف وراء تلك الأزمة تجار الإقامات في الكويت والدول التي تصدر العمالة عن طريق التربح من راغبي العمل في الكويت من خلال شركات وهمية. وجاءت أزمة كورونا بمثابة فرصة لمعالجة التركيبة السكانية دون ظلم لأحد، بالضرب بيد من حديد على المتسبب الأول وهم تجار الإقامات، ونشر أسمائهم، وعدم التهاون مع "المتاجرين بالبشر" بحسب وصف مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة في الكويت (إندبندنت عربية، ٢٠٢٠).

وعلى صعيد متصل توجه أصابع الاتهام إلى نظام الكفالة بالتسبب في انتشار تجارة الإقامات، وما ينتج عنها من ازدحام سوق العمل بأعداد ضخمة من العمالة غير المنتجة بسبب تدني المستوى التعليمي والمهني لديها. وفي هذا الصدد أعلن مستشار وزيرة الشؤون الاجتماعية في مايو ٢٠٢٠ أن قرار إلغاء نظام الكفيل سيرى النور قريبًا، وهو القرار الذي استقبلته كافة الأوساط بترحاب حيث سيقضي على تجارة الإقامات كأحد سبل تعديل التركيبة السكانية. وبإلغاء هذا النظام يصبح المواطن شريكًا في النشاط الاقتصادي وليس كفيلًا مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.

ويرى فورستنلشر وروتلدج أن المضي قدمًا في هذه الخطوة يستلزم إجراء

تعديلات تشريعية في العديد من القوانين ذات الصلة. ونظرًا لصعوبة التخلص من هذا النظام دفعة واحدة، يمكن تخفيف حدته تمهيدًا لإلغائه التدريجي وذلك من خلال تأسيس كيانات شراكة بين القطاع العام والخاص (PPPs) لإدارة ما يتعلق بالإقامات. ويمكنها إدارة قطاعات العمل مركزيًا بكفاءة، فضلًا عن ضمان تدفق القوى البشرية في سوق العمل. كما تضمن أن الوظائف المتاحة لن يشغلها إلا الأكفاء ممن لديهم المهارة اللازمة، وبالتالي يوقف الممارسات التي تستخدم بغرض الالتفاف على اللوائح.

(Rutledge & Forstenlechner, 33,2011)

السياسات الحكومية لمواجهة أزمة خلل التركيبة السكانية :

في ٢٠ مارس ٢٠١٣، صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية بوجود استراتيجية لدى الوزارة تقضي باستبعاد ١٠٠ ألف من العمالة الوافدة كل عام، بحيث يقل العدد بمعدل مليون وافد خلال عشرة أعوام (سلامة وآخرون، ٢٠١٣: ١٣). وعلى الرغم من ذلك زاد معدل العمالة الوافدة بما نسبته ١٨,٢٪ وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣- ٢٠١٨. وهو ما يعني أن الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة فشلت بالكامل في تحقيق هدفها.

وبشكل عام، سعت الحكومات المتعاقبة منذ الثمانينيات لمعالجة أزمة خلل التركيبة السكانية، وللدلالة على أهمية المسألة تدرج ضمن الأهداف الاستراتيجية للخطط التنموية للدولة. كما عملت الحكومة على تبني مجموعة من السياسات لتقنين تلك الأوضاع، إلا أن هذا الخلل ما زال قائمًا وبشكل متزايد. ويطرح هذا الوضع تساؤلًا بشأن مدى نجاح السياسة العامة للدولة في إصلاح هذا الخلل، ومن ثم جدوى الاستمرار في انتهاج السياسة ذاتها.

والبند التالي يعرض لأبرز الجهود الحكومية في هذا الشأن:

١- خطط التنمية الخمسية وخلل التركيبة السكانية:

منذ الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٥/ ١٩٨٦- ١٩٨٩/ ١٩٩٠) أخذت جميع الخطط التنموية تُناقش خلل التركيبة السكانية؛ حيث أشارت الخطة الخمسية الثالثة، إلا أنه منذ بداية الثمانينيات شهد الاقتصاد والمجتمع الكويتي بعض التحديات من بينها تزايد الاختلال في التركيبة السكانية وقوة العمل نتيجة لأنماط الهجرة غير المنضبطة.

أما الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٠/ ٢٠٠١ – ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) فقد ركزت على أمور رئيسة ثلاثة؛ أحدها إيجاد معالجات مناسبة لاختلالات سوق العمل في إطار مفهوم تنموي يؤكد على حتمية الارتقاء بمستويات الإنتاجية (مسيرة التخطيط التنموي، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية).

الأمر ذاته أكدت عليه الخطة الإنمائية الخمسية (٢٠٠٩/ ٢٠١٠- ٢٠١٣/ ٢٠١٤) حيث حددت التنمية البشرية والمجتمعية هدفًا استراتيجيًا ثالثًا من خلال تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي، بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين. فضلًا عن السعي لإحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص (مسيرة التخطيط التنموي، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية).

واستمرت خطط التنمية الكويتية في التأكيد على تطوير السياسات السكانية بما يدعم التنمية، حيث أشارت خطة التنمية الخمسية الحالية (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى أن خلل التركيبة السكانية يُعد أحد أبرز تحديات التنمية البشرية والمجتمعية (مسيرة التخطيط التنموي، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية).

٢- اللجان الحكومية:

إضافة إلى الخطط التنموية كإطار عام حاكم لسياسة الدولة فقد كانت هناك مجموعة من التوجيهات والقرارات الخاصة بتنظيم أوضاع العمالة الوافدة، ومعالجة الخلل في التركيبة السكانية، كما وضعت بعض الاستراتيجيات لمعالجة تلك الأزمة.

وفي هذا الإطار تشكلت لجنة عليا لمعالجة خلل التركيبة السكانية، برئاسة وزير الداخلية الكويتي. ويتمثل الهدف الأساسي للجنة في معالجة الخلل في التركيبة السكانية ومراقبة توازنها، بما يحقق الأمن الاجتماعي، والاقتصادي، والوظيفي، وكذلك وضع السياسات التخطيطية لتعديل التركيبة السكانية.

وخلال عملها قدمت اللجنة الحكومية العديد من التوصيات، لكنها بقيت مجرد توصيات لم تنطلق لمرحلة التنفيذ. ومن بينها تقنين أوضاع العمالة المنزلية بحيث تكون مقتصرة على الحاجة فحسب. إضافة إلى إصدار اللجنة توصية خاصة بزيادة الرسوم على الوافدين، جاءت بناء على دراسة ومقارنة الرسوم التي تفرض على العمالة الوافدة بين الكويت وباقي دول المجلس التعاون الخليجي، حيث تتسم الرسوم في الكويت بانخفاضها مقارنة بباقي الدول الخليجية. ويهدف اقتراح زيادة الرسوم إلى تحجيم زيادة العمالة، وقدمت اللجنة العديد من التوصيات ذات الصلة.

٣- مجلس الأمة الكويتي وخلل التركيبة السكانية:

أعطى مجلس الأمة الكويتي لتلك القضية أولوية في مناقشاته على مدار الفصول التشريعية السابقة. وخلال دور الانعقاد الحالي من الفصل التشريعي الخامس عشر، وجه أعضاء مجلس الأمة عددا من الأسئلة البرلمانية المتعلقة بالإنجازات، والقرارات التنفيذية التي اتخذتها اللجنة العليا لحل أزمة خلل التركيبة السكانية. كما تقدم عدد من النواب بمقترحين لقانونين لإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية وإدارتها لتتولى وضع الخطط والسياسات

الرامية إلى تعديل التركيبة السكانية، والعمل على حماية البلاد من هذا العدد الزائد من الوافدين، ووضع السياسة الكفيلة بتعديل خلل التركيبة السكانية الحالية بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوطني. ووفقا للمقترح تتولى اللجنة وضع استراتيجية وخطة الدولة فيما يتعلق بمتطلبات التركيبة السكانية بهدف وصول الحد الأقصى للعمالة الوافدة خلال عشر سنوات إلى ٦٠٪ من إجمالي السكان، وتحديد نسب مقررة وعادلة لكل جنسية بحيث لا تتجاوز أية جنسية ٤٠٪ من العمالة (الشمري، ٢٠١٩).

تمثل أحد المقترحات التي تقدم بها النواب في قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية لوضع اللوائح والشروط لجدولة وتحديد المهن الحرفية والفنية المخصصة للوافدين بما يخدم المجتمع الكويتي (الأنباء، ٢٠١٩).

إضافة إلى العديد من المقترحات الأخرى منها: توزيع مراكز فحص العمالة المنزلية على جميع المحافظات، وتشكيل فريق عمل لمعالجة مشكلة العمالة المنزلية وإصدار اللوائح اللازمة لتنظيم أوضاعها. وغيرها من المقترحات المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية بدلًا من الوافدة في القطاع النفطي لتصل نسبة التكويت في القطاع النفطي إلى ٧٠٪، فضلًا عن وضع خطط، وتقديم مزايا للشركات لتحفيزها على زيادة نسب العمالة الوطنية.

ورغم أهمية تلك الجهود، فإن العديد من السياسات التي وضعت لم تستند إلى دراسات واقعية، وهو ما جعلها تحدد نسبًا ومستهدفات غير واقعية. كما لم يتم تحديد آليات التنفيذ، ونتيجة لذلك يتوقف الأمر عند مرحلة التخطيط دون أن ينتقل للتنفيذ على أرض الواقع.

سياسات مقترحة لحل أزمة خلل التركيبة السكانية:

هناك جهود عديدة بُذلت على المستويين الحكومي والبرلماني على مدار العقود الأخيرة لإصلاح الخلل المتزايد في التركيبة السكانية، وهي الجهود التي

لم تسفر عن نتائج إيجابية سواء تعلق ذلك بإصلاح الخلل أو على الأقل منعه من التزايد.

الخلل في التركيبة السكانية في الكويت هو خلل معقد. إلا أن السياسات المتبعة تركز على بعد واحد هو البعد الخاص بالعدد المطلق، دون ربطه بخطط التنمية. كما أنها اقتصرت على وضع خطط واستراتيجيات دون وضع آليات التنفيذ ومؤشرات قياس الأداء، وكذلك آليات محددة للمتابعة والتقييم المستمرين، إضافة إلى وضع مستهدفات عامة دون دراسة دقيقة وبالتالي يصبح من الصعب تحقيق تلك المستهدفات.

أصبح الحديث عن إصلاح خلل التركيبة السكانية أكثر إلحاحا، خاصة في ظل العديد من التطورات منها:

١- التغيرات الإقليمية والعالمية من بينها حالة الركود الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية المتوقعة، لا سيما بعد جائحة كورونا. وما يفرضه ذلك من قيود اقتصادية.

٢- سعي الكويت لأن تتحول لمركز مالي وهو ما يتطلب التركيز على نوعية معينة من العمالة الوافدة.

٣- حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العديد من دول المنطقة تتطلب وضع ضوابط وقرارات فيما يتعلق بنسب من يتم استقدامهم وشبكات العلاقات الخاصة بهم.

٤- الكويت دولة تنتهج البعد الإنساني في سياستها الداخلية والخارجية وأميرها الراحل حمل لقب "أمير الإنسانية"، لذا من الصعب الحديث عن استبعاد عشوائي، حتى لا يؤثر ذلك على الصورة الذهنية للكويت بالخارج، لذا فمن المهم أن تكون هناك أسباب حقيقية لعملية الاستبعاد، فالحديث عن استبعاد ١٠٠ ألف كل عام أمر غير واقعي.

والبند التالي سوف يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

١- التخطيط والسياسات:

من الخطأ النظر للعمالة الوافدة على أنها رقم مطلق؛ فالأهم هو دور هذه العمالة في تحقيق التنمية في الكويت. وهذا يتطلب أن يكون البدء أولًا بالتخطيط من خلال ضرورة ربط الخطط التنموية، وأولويات الدولة التنموية كل عام بما يتطلبه ذلك من الاحتياجات من الموارد البشرية، بحيث تكون هناك أولويات تنموية واضحة محدد فيها حجم الموارد البشرية المطلوبة لتنفيذ تلك الأولويات. وبناء على ذلك تمضي عملية الاستقدام والاستبعاد وفقًا لخطط وأهداف تنموية محددة. وهو ما يتم مراجعته بصورة سنوية.

ويتطلب ذلك في المقام الأول إنشاء نظام معلومات العمالة الوافدة Immigrant Workers Information System يشتمل على كافة بيانات العمالة الوافدة المتواجدة حالياً، والتخصصات والمهارات المتوافرة لديهم، وطبيعة الوظائف التي يقومون بها، وأماكن تواجدهم داخل الكويت، بحيث يكون اتخاذ القرار مبنيًا على البيانات التي يضعها هذا النظام أمام صانع القرار.

كما سيمكن من خلال قاعدة البيانات التعرف على أماكن تركز الوافدين جغرافيًا داخل البلاد، بحيث يتم إعادة التوزيع إذا كانت هناك دواعٍ أمنية تستدعي ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لتركز جنسيات محددة في نطاق جغرافي معين مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات تدخل بناءً على التطورات. ويمكن من خلال هذا النظام والبيانات المتاحة من خلاله توفير أوراق بحثية تقدم لمتخذ القرار ببعض الجوانب ذات الصلة والتي تتطلب اتخاذ قرارات محددة.

٢- توطين سوق العمل (التكويت):

تواصل الدولة دعم مواطنيها في العمل في كافة القطاعات من خلال سياسة التكويت ضمن خطة التنمية السنوية ٢٠١٩-٢٠٢٠ والخطة الإنمائية متوسطة

الأجل التي تستهدف تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥. وفي هذا الإطار أعلن ديوان الخدمة المدنية في سبتمبر ٢٠٢٠ نجاحه في تحقيق تقدم ملحوظ في تطبيق سياسة إحلال العمالة الوطنية في ١٣ قطاعًا حكوميًا من أصل ١٦ قطاعًا مستهدفًا منذ ٢٠١٧ لمدة ٥ سنوات. وتزامن هذا مع إعلان وزير النفط إصدار قانون بإيقاف تعيين العمالة الوافدة في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٠. وكان وزير التربية والتعليم العالي قد سبقه قبل أشهر بالتأكيد على تخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين بشكل سنوي وفق الدراسة التي وضعها ديوان الخدمة المدنية.

وعلى الجانب الآخر ثمة آراء بعدم واقعية سياسة التكويت نظرًا للعدد الضخم من العمالة الوافدة التي يصعب إحلال مواطنين بدلًا منها. يضاف إلى هذا أن المواطن قد يأنف العمل في العديد من المهن التي ستخلو باستبعاد الوافدين بحسب تقرير نشرته صحيفة تايمز الكويتية الناطقة بالإنجليزية. وشدد التقرير على أن تخصيص حصص للمواطنين، وترحيل الوافدين ليسا هما الحل في ظل اعتماد المواطنين بالكلية على الدولة في كل شؤونهم، الأمر الذي تنعدم معه الرغبة والمقدرة على أداء أي عمل يتطلب مجهودًا (The Times Kuwait,2019). ومن أهم التحديات في هذا الصدد ضرورة أن يبدأ التكويت من قاعدة الهرم الوظيفي، لا أن تبدأ تلك العملية من الوظائف القيادية التي تحتل قمة الهرم. وفي حال البدء من القاعدة يتدرج الموظف مرورًا بالعديد من المواقع في مؤسسة ما، فيصبح مؤهلًا لتولي القيادة واتخاذ القرارات بناء على خبرات متراكمة لديه. وهذا الأمر لا يتوفر لمن يتولى منصبًا قياديًا دون أن يمر بالتدرج الوظيفي الطبيعي. (Randeree,2012,22).

٣- التعليم والتدريب:

أوضحت الأرقام تفضيل الكويتيين العمل في الوظائف الحكومية مع وجود نسب للبطالة بين الشباب الكويتي، آخذة في التزايد في ظل العزوف عن العمل

في العديد من المهن والحرف. ومن ثم لا يمكن فصل هذا الملف عن ملف إصلاح خلل التركيبة السكانية في البلاد وتطوير القوى العاملة الوطنية. وتبرز الحاجة للاهتمام بالتعليم الفني إلى جانب التعليم النظري، مع التركيز على التدريب المهني والمتخصص حتى تكون منظومة التعليم قادرة على تقديم مخرجات قادرة على النهوض بالتنمية في البلاد.

ومن الأهمية بمكان العمل على تطوير السياسة التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل. كما يمكن في هذا الصدد إنشاء نظام معلومات لسوق العمل Labor Market Information System وذلك كآلية للتشبيك بين أصحاب الأعمال والباحثين عن فرص العمل، كما أن هناك حاجة لتغيير الفكر الخاص بالوظيفة الحكومية لدى الشباب الكويتي والتركيز على المشاريع المرتبطة بريادة الأعمال. كما يتضمن مشروع قانون تنظيم التركيبة السكانية الجديد الذي ناقشه البرلمان الكويتي في سبتمبر ٢٠٢٠ ضرورة توفير الحكومة مراكز تأهيل وتدريب بحيث لا يكون التكويت مقصورًا على الوظائف العامة، بل يشمل المهن والحرف والأعمال المختلفة في القطاع الخاص. وينبغي تدريب كوادر فنية قانونية لتدعيم إدارات العمل بها بحيث تكون ملمة بتفاصيل قانون العمل حتى يغلق الباب أمام أي التفاف حول اللوائح والقوانين.

٤- منع التلاعب والفساد:

يوجد مستفيدون من الخلل في التركيبة السكانية شأنه في ذلك شأن أية قضية مجتمعية، ويكون من صالح هؤلاء استمرار هذا الخلل وزيادته، بحيث يسعون إلى محاربة أية سياسة حكومية تهدف إلى إصلاح خلل التركيبة السكانية. ويعتبر تجار الإقامات من أهم الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها، وهؤلاء يجب تشديد الرقابة عليها مع وضع عقوبات صارمة لكل من يثبت أنه يتاجر في الإقامات، أو أنه مسؤول عن استقدام أعداد من العمالة السائبة والهامشية. مع التشديد على ضرورة تعقب الشركات الوهمية التي تجذب العمالة الزائدة وتوقيع عقوبات صارمة على من يقفون وراءها.

وفي إطار الجهود الرامية للحد من أنشطة تجار الإقامات ناقش مشروع القانون الذي ناقشه مجلس الأمة مؤخرًا أهمية وضع حد أقصى للعمالة الوافدة مع وضع آلية متابعة تضمن المحافظة على الوزن النسبي لتلك العمالة إلى عدد المواطنين.

وتوصي دراسة صادرة عن إدارة الدراسات والبحوث بمجلس الأمة (٢٠١٤) بتشديد العقوبة على الشركات والجهات التي جلبت عمالة هامشية زائدة على الحد، وتسببت بالتالي في التأثير سلبًا على سمعة الكويت في المحافل الدولية وإدراجها ضمن التصنيف الدولي للبلدان التي لا تراعي فيها حقوق الإنسان. كما تقترح إنشاء مدن عمالية لضمان المستوى المعيشي للوافدين وخاصة العمالة الهامشية قليلة الأجر، وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأمن والمسكن. بالإضافة إلى تفعيل برامج توعية للعمالة الوافدة حول حقوقهم القانونية والمادية والمعيشية.

٥- ترتيب الأولويات:

هناك أبعاد عدة لمشكلة خلل التركيبة السكانية، والحديث عن حلها يتطلب وضع أولويات فيما يتعلق بالاستبعاد والاستقدام.

أ- فيما يتعلق بالاستبعاد: من المهم وضع ضوابط صارمة بحيث تكون الأولوية لترحيل كل من تورط في جريمة، يأتي بعد ذلك ترحيل الوافدين الذين لا تكون هناك حاجة إليهم خاصة العمالة الهامشية والسائبة.

ب- فيما يتعلق بالاستقدام: ينبغي إصدار قرارات صارمة بعدم استقدام خدم لمدة خمس سنوات، مع حملات توعية للمواطنين بتقليل عدد الخدم والاكتفاء بالاحتياجات الفعلية خاصة مع تراجع عوائد الدولة. ويعتبر المعدل الحالي (خادم لكل اثنين من الكويتيين) مرتفعًا للغاية، ومن المهم الوصول بالمعدل إلى واحد لكل ثلاثة كمرحلة أولى، ثم واحد لكل أربعة كمرحلة ثانية. ويتطلب ذلك إنشاء قاعدة بيانات بالخدم، وتوزيعهم على الأسر الكويتية مع إلزام أية أسرة

تستقدم أكثر من خادمة بدفع ضريبة رفاهية. كما أن أي عامل جديد يتم استقدامه يجب أن يكون دوره مرتبطًا بخطط وأولويات التنمية في القطاعات المختلفة. يضاف إلى هذا ضرورة وضع ضوابط أمنية صارمة لعملية الاستقدام.

٦- اللجنة العليا لمعالجة خلل التركيبة السكانية:

توجد لجنة حكومية مشكلة فعليًا لمعالجة هذا الملف، ومن ثم فمن غير المنطقي الحديث عن إنشاء لجان جديدة للأمر ذاته؛ والأنسب هو دعم وتطوير اللجنة القائمة من خلال:

١- أن تكون قرارات اللجنة ملزمة وليست مجرد توصيات، وهو ما يتطلب إعادة النظر في تشكيل ودور اللجنة والمهام المكلفة بها.

٢- لا يتم إبرام عقد لأي وافد جديد إلا بالرجوع إلى اللجنة للتأكد من الحاجة إليه من عدمه دون أي استثناء. كما يتم إلغاء الكفيل الشخصي وتكون الدولة هي البديل (الفيروز، ٢٠١٥).

٣- أن تنشئ اللجنة وحدة دراسات وأبحاث مستقلة بحيث يكون أي قرار صادر من اللجنة مبنياً على دراسة واقعية ودقيقة. وعلى سبيل المثال هناك توصية من اللجنة بزيادة الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة لحل أزمة خلل التركيبة السكانية، هذا النوع من القرارات مفيد في حالة العمالة الهامشية والسائبة. وبشكل عام تعتبر الرسوم المفروضة على الوافدين في الكويت هي الأقل بين الدول الخليجية، تحديداً تلك المتعلقة برسوم استخراج الإقامات وتصريحات العمل وتجديد الإقامات وما إليها. وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة زيادة الرسوم بمفردها ليست كافية، خاصة بالنسبة للعمالة الهامشية والسائبة لأنها ستضطر للقبول بها في ظل عدم وجود بدائل أخرى (السيد، ٢٠١٩). وبالتالي ينبغي أن يكون دور تلك الوحدة المزمع إنشاؤها هو تحديد جدوى أي قرار.

٤- من غير المناسب التعامل مع العمالة الوافدة باعتبارها كتلة واحدة؛ فقرارات اللجنة يجب أن تكون موجهة لفئات محددة وهو ما يجب ربطه أولًا

بمتطلبات التنمية حتى لا تأتي بعض القرارات بنتائج عكسية.

٥- يمكن للجنة إنشاء لجان فرعية تخصص كل منها لدراسة ما يتعلق بالفئات المختلفة من العمالة الوافدة، واتخاذ القرارات اللازمة في هذا الصدد. فالقرارات التي تطبق على العمالة الهامشية تختلف بالتأكيد عن تلك التي ستطبق على العمالة الداعمة للفكر والتنمية في الكويت.

ويشدد التميمي (٢٠١٤) على أن علاج الخلل في التركيبة السكانية يبقى مرهونًا بإرادة سياسية، ووعي بضرورة إحداث تغيير في أنماط الأعباء الاجتماعية. وإذا كانت الإرادة السياسية متوافرة، فإن هناك غيابًا للإرادة المجتمعية لدى قطاع مهم في المجتمع الكويتي، الأمر الذي يتطلب حوارًا مجتمعيًا حول تلك القضية أولا تمهيدًا لحلها. وهو ما يلفت الانتباه إلى أهمية الإصلاح التعليمي، الذي من شأنه خلق ثقافة تحترم متطلبات العمل، وتقنع المواطنين أن تحسين ظروف المعيشة يتطلب قبول فرص العمل مهما كان مستواها.

توصيات الدراسة:

أخيرا، يمكن - وعلى ضوء ما سبق- تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها ترشيد الخلل في التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي، وذلك على النحو التالي:

١- إنشاء نظام معلومات يشتمل على كافة البيانات التي تخص العمالة الوافدة بما يتيح لصناع القرار اتخاذ القرارات المناسبة بما ينظم سوق العمل، ويضبط وجود الوافدين.

٢- ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل من التخصصات المطلوبة.

٣- المضي قدمًا في سياسة التكويت مع عدم الاكتفاء بمجرد إحلال العمالة الوطنية بدلًا من الوافدة، ولكن بالعمل على تغيير ثقافة المجتمع الكويتي بأن

العمل الحرفي والمهني واليدوي لا يمثل إهانة، بل إن له قيمته وأهميته. وأن الشباب الكويتي يجب أن يقبل على هذه المهن دون النظر إليها بدونية.

٤- تفعيل عمل اللجنة العليا لمعالجة خلل التركيبة السكانية القائمة بالفعل، ومنحها المزيد من الصلاحيات.

٥- وضع لوائح وقوانين تنظم شئون العمالة الوافدة في البلاد، والعمل على حل جميع المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية للوافدين.

٦- تغليظ العقوبات على تجار الإقامات، وتشديد الإجراءات الأمنية التي تضمن عدم وجود مخالفين لقوانين الإقامة بالدولة.

٧- إلغاء نظام الكفيل بحيث يتحول المواطن إلى شريك في الأنشطة الاقتصادية في ظل ازدهار الاستثمارات الأجنبية المتوقع حال اتخاذ تلك الخطوة.

الخاتمة:

ناقشت الدراسة الحالية الأبعاد المختلفة لخلل التركيبة السكانية في الكويت، وهي المشكلة التي يتوقع أن تزداد إلحاحا في ظل ما تُعانيه الكويت ودول المنطقة من تراجع أسعار النفط خاصة في ظل الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الاقتصادية العالمية المتوقعة، لا سيما عقب أزمة جائحة كورونا. وخلال السبعين عاما الماضية حدثت تحولات ديموغرافية مهمة في الكويت أثرت على شكل المجتمع، حتى أصبحت نسبة عدد المواطنين الكويتيين تقترب من ثلث عدد سكان الدولة فقط لصالح العمالة الوافدة التي تمثل أكثر من الثلثين. وزاد معدل البطالة بين الكويتيين نتيجة تلك الأعداد الضخمة من العمالة الأجنبية التي لم يقتصر وجودها على القيام بأعمال تصب في تنمية اقتصاد البلاد، ولكن نسبة كبيرة منها عمالة هامشية وسائبة. وأحد أسباب هذا الخلل تجار الإقامة الذين يستقدمون أعدادًا كبيرة لا يستوعبها سوق العمل الكويتي مقابل الحصول على مبالغ مالية ضخمة.

وألقى الخلل في التركيبة السكانية بظلاله السلبية على كافة المجالات؛ فقد تسبب في استنزاف الاقتصاد المحلي، والضغط على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وكذلك التأثير السلبي على مرافق الدولة وهو ما ظهر في أزمة الجائحة. وهناك تأثيرات سلبية على الهوية الثقافية نجمت عن توافد عمالة من ثقافات مختلفة تتولى إدارة الحياة اليومية للأسر، مما أفرز أيضًا قيمًا اجتماعية مغايرة لقيم المجتمع الخليجي. ولا يخلو الأمر من تدخلات سياسية خارجية بزعم بعض الدول الحفاظ على حقوق مواطنيها العاملين بالكويت. ومن ناحية البعد الأمني، يرتكب الوافدون نسبة كبيرة من الجرائم في البلاد، كما يعمدون أحيانًا للإضرابات للمطالبة بحقوق قد تكون مشروعة ولكنها تخل بالأمن العام. وحتى البيئة لم تسلم من التأثر سلبًا بما يتسبب فيه العدد الضخم من العمالة من زيادة الكثافة السكانية ومن ثم ارتفاع مستوى التلوث البيئي.

واستعرضت الدراسة أيضا أبرز الجهود الحكومية والبرلمانية لمعالجة تلك القضية وهي الجهود التي لم تسهم حتى الآن في حل المشكلة بشكل أصبح من الضروري معه اتباع سياسة جادة تقوم أولا على تقييم السياسة العامة للدولة في هذا الملف تمهيدا لتطوير سياسة عامة جديدة تراعي كافة أبعاد الخلل في الحسبان.

مراجع الدراسة

أولاً- المراجع العربية:

١- أبو عيانة، فتحي محمد. (٢٠٠٠). دراسات في علم السكان. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٢- إدارة الدراسات والبحوث بمجلس الأمة. (٢٠١٤، يناير). مشكلة الإتجار في الإقامات في دولة الكويت.

http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1328

٣- البقلي، أحمد. (٢٠١٦). التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة الكويت). بحوث اقتصادية عربية، العددان ٧٤- ٧٥/ ربيع- صيف ٢٠١٦. https://doi.org/10.12816/0035589

٤- التميمي، عامر. (2018، أبريل). شبح النمو السكاني في الكويت...ما العمل. البيت الخليجي للدراسات والنشر، .https://gulfhouse.org/posts/2863/

٥- الخليفة، عبد الله بن حسين. (٢٠١٣). التركيبة السكانية وأثرها على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تطبيقية في علم اجتماع الجريمة والتنمية. مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية.

٦- السيد، محمد. (٢٠١٩، أغسطس ٢٤). قرارات جديدة لزيادة الرسوم على الوافدين لعلاج خلل التركيبة السكانية في الكويت. جريدة القبس ١٦٥٧١،

https://alqabas.com/article/5701326-قرارات-جديدة-لزيادة-الرسوم-على-الوافدين-لعلاج-خلل-التركيبة-السكانية-في-الكويت

٧- الشمري، فرحان. (٢٠١٩، يونيو١٣). لجنة وطنية للتركيبة السكانية، جريدة الراي،

https://www.alraimedia.com/article/852176/محليات/لجنة-وطنية-التركيبة-السكانية

٨- العوضي، عبد الله. (٢٠٠٧). التغيّر السكاني والعامل الاجتماعي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

https://www.ecssr.ae/reports_analysis/التغيّر-السكاني-والعامل-الاجتماعي

٩- الغبيوي، أيمن. (٢٠٢٠، أبريل ١٨). حملة إليكترونية تدفع الحكومة الكويتية لملاحقة تجار الإقامات، موقع إندبندنت عربية.

https://www.independentarabia.com/node/112656/الأخبار/العالم-العربي/حملة-إلكترونية-تدفع-الحكومة-الكويتية-لملاحقة-تجّار-الإقامات

١٠- الفيروز، على محمد. (٢٠١٥، مايو ٢٠). التركيبة السكانية في الكويت، جريدة الراي،

https://www.alraimedia.com/article/578752/مقالات/التركيبة-السكانية-في-الكويت

١١- الكواري، نورة يوسف. (٢٠١٨). الضوابط الديموغرافية للنمو السكاني في قطر: دراسة في جغرافية السكان، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، س٤٤, ع١٦٨، ص ٧١-١٢٠.

https://doi.org/10.34120/0382-044-168-002

١٢- الميغري، عماد. (١٩٩٩) خصوصيات التحول الديموغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث: المنطقة المغاربية أنموذجا. مجلة إنسانيات (٩). وهران، الجزائر.

١٣- النداوي، خضير عباس. (٢٠١١، مارس). "التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.. الواقع والآفاق"، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٨، ١٦-١٩. https://araa.sa

١٤- بركات، حليم. (٢٠٠٠). المجتمع العربي في القرن العشرين -بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١٥- جلبي، علي عبد الرازق. (١٩٩٣) علم اجتماع السكان دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

١٦- سلامة، رمزي وآخرون. (٢٠١٣، أبريل). التركيبة السكانية في دولة الكويت، مجلس الأمة، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث.

١٧- صحيفة الأنباء. (٢٠١٩، أكتوبر٢٩). التركيبة السكانية. تحت مجهر المشرع في دور الانعقاد الثالث.

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/931148/24-10-2019-التركيبة-السكانية-تحت-مجهر-المشرع-دور-الانعقاد-الثالث/

١٨- عبد الباقي، زيدان. (١٩٧٨). أسس علم السكان، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة، مصر.

١٩- عبد الجواد، مصطفي خلف. (٢٠٠٩). علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة، مصر.

٢٠- عميرة، جويدة. (٢٠١٤). اتجاهات نظرية في علم السكان، دار جوانا للنشر، القاهرة، مصر.

٢١- غربي، محمد. (٢٠١٤). الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها. مجلة المفكر (المجلد ٩، العدد ١٠)، ١٠٧-١٣٥. https://doi.org/10.1111/j.1475-4967.2011.00508.x http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r10/rerbi.pdf

٢٢- وطفة، علي أسعد. (٢٠٠٧). العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية. مجلة المستقبل العربي (المجلد٣٠، العدد٣٤٤) ٦٨-٨١.

http://watfa.net/wp-content/plugins/pdf-viewer-for wordpress/web/viewer.php?file=//watfa.net/wp content/uploads/2015/11/344-06.pdf

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- Al-Tamimi, Amer Thiab.(2014, February 9). Kuwait's Demographic Crisis. Kuwait Times.

http://news.kuwaittimes.net/pdf/2014/feb/09/p05.pdf

2- Forstenlechner, Ingo, and Emilie J. Rutledge. (2011). The GCC's "Demographic Imbalance": Perceptions, Realities and Policy Options. Middle East Policy, 18(4), 25–43. https://doi.org/10.1111/j.1475-4967.2011.00508.x

3- https://cte.univsetif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=5888

4- Randeree, Kasim. (2012) Workforce Nationalization in the Gulf Cooperation Council States. Center for International and Regional Studies Georgetown University School of Foreign Service in Qatar. https://doi.org/10.2139/ssrn.2825910

5- The Times Kuwait. (2019, June 16). Kuwaitization, Deportation, Not Long-Term Solutions.

https://www.timeskuwait.com/news/kuwaitization-deportation-not-long-term-solutions/